جامعة جرش

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

كلية الزراعة

قسم الاقتصاد والارشاد الزراعي

دراسة تحليلية للتقييم الاقتصادي للسياسات الإنتاجية لمحصول القمح في سورية

Analytical Study of the Economic Evaluation of the Production Policies of Wheat Crops in Syria

إعداد الطالب

حسام مروان القداح

بإشراف

الدكتور إبراهيم الطاهات

أستاذ مشارك في قسم الإقتصاد والإرشاد الزراعي

قدمت هذه الرسالة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في الإقتصاد والإرشاد الزراعي

2020 م

التفويض

أنا حسام مروان القداح، أفوض جامعة جرش بتزويد نسخ من رسالتي: " **دراسة تحليلية للتقييم الاقتصادي للسياسات الإنتاجية لمحصول القمح في سورية** " للمكتبات أو المؤسسات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: .....

التاريخ: 8 / 1 /2020

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (**دراسة تحليلية للتقييم الاقتصادي للسياسات الإنتاجية لمحصول القمح في سورية**)

وأجزيت بتاريخ: 8 / 1 / 2020

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور إبراهيم الطاهات / مشرفاً ورئيساً	
الدكتور كامل سلطان / عضواً داخليا"	
الدكتور علي القضاة/ مناقشاً خارجياً / جامعة آل البيت	

الإهداء

إلى من علموني النجاح والصبر

إلى النور الذي ينير دربي والدتي العزيزة أطال الله في عمرها

إلى الشخص الذي لم تُمهلني الدنيا لأرتوي منه، والدي رحمه الله

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج مُعبرة عن مكنونات ذاتها شاكرة لهم

زوجتي العزيزة وبناتي ميرال وريتال ولأخوتي غسان ومحمد وأنس

وأخواتي حفظهم الله ورعاهم

إلى من ساندني بكل حب لإنجاز هذا البحث العم معروف العودات

أطال الله في عمره

إلى الباحثين عن الحقيقة والمشتاقين لقدوة ومثل أعلى

إلى كل من ترك جميل الأثر في قلبي

إلى وطني الحبيب سوريا ذلك الحب الذي لا يتوقف وذلك العطاء الذي لا ينضب، الوطن المُترامي الأطراف، الوطن المُستوطن في القلوب

قرأتُ مجدَكِ في قلبي وفي الكُتُبِ .. شآمُ، ما المجدُ؟ أنتِ المجدُ لم يَغِبِ

هذي لها النصرُ لا أبهى، فلا هُزمت .. وإن تهَدّدها دهرٌ من النُوَبِ

والانتصارُ لعالي الرّأس مُنحَتِمٌ .. حُلواً كما الموت، جئتَ الموت لم تهبِ

أنزلتُ حبك في آهِي فشدَّدها .. طربتُ آهاً، فكُنتِ المجدَ في طربي

شكر وتقدير

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) "من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" رواه أبو داوود.

فالشكر ترجمان النية، وإنه للسان الطوية، وشاهد الإخلاص، وأحسبه عنوان الاختصاص، والشكر نسيم النِعم، وهو السبب إلى الزيادة، والطريق إلى السعادة، فالشكر قيد النعمة، ومفتاح المزيد، وثمن الجنة، فمن شكر قليلاً استحق جزيلاً، وشُكر المولى هو الأولى، نحمده سبحانه وتعالى على نعمه التي منَ بها علينا فهو العلي القدير.

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بإنجاز هذا العمل المتواضع، أُثني ثناءً حسناً إلى كل من قدم لي المساعدة أو أبدى لي النُصح والمشورة في مسيرتي العِلمية، ووفاءً وتقديراً وإعترافاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتي في مجال البحث العلمي.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعتي الموقرة، ممثلة بأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية فيها.

وأخص بالذكر مشرفي الفاضل الدكتور: إبراهيم الطاهات على تفضله بقبول الإشراف على هذه الدراسة، فجزاه الله عني كل خير.

وأتقدم بجزيل الشكر والعِرفان إلى الدكتور: علي القضاة من جامعة آل البيت لتفضله بقبول مناقشة هذه الدراسة بصفته مناقشاً خارجياً وإثراءه الدراسة

كما وأتقدم بجزيل الشكر والعِرفان إلى الدكتور: كامل سلطان على تفضله بقبول مناقشة هذه الدراسة بصفته مناقشاً داخلياً وإثراءه الدراسة.

ولا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر والعِرفان إلى كل من قدم لي النُصح والمشورة طيلة فترة إعداد هذه الدراسة.

وأخيراً، أتقدم بجزيل شكري إلي كل من مدوا لي يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة على أكمل وجه.

الباحث: حسام القداح

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الإهداء	د
شكر وتقدير	ه
فهرس المحتويات	و
قائمة الجداول	ح
الملخص باللغة العربية	ط
الفصل الأول: المقدمة (التعريف الدراسة)	**1**
مقدمة	1
مشكلة الدراسة ومبرراتها	2
أهداف الدراسة	3
أهمية الدراسة ومبرراتها	3
وحدة التحليل	3
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**4**
الإطار النظري	4
نظرة عامة على واقع إنتاج وزراعة القمح في سوريا	4
التوزع البيئي لمناطق زراعة القمح في سورية	5
أهم أصناف القمح المنتجة في سورية	7
واقع إنتاج القمح في ظل الأزمة السورية	9
أهمية تحقيق الإكتفاء الذاتي من محصول القمح ومخاطر الاستيراد	10
معوقات الإنتاج الزراعي في ظل الأزمة السورية وما بعدها	12
السياسات الزراعية	13
السياسات الاقتصادية المتبعة في سورية ذات الأثر المباشر على السياسات الزراعية	14
المركز الوطني للسياسات الزراعية	16
سياسات الإنتاج الزراعي وسياسات الدعم والتسعير للمنتجات الزراعية والتسويق	16

الموضوع	رقم الصفحة
السياسات الاقتصادية الزراعية وأهدافها	24
دور السياسات الزراعية وأهميتها	25
الدراسات السابقة	26
الفصل الثالث: المنهجية وطرائق البحث	**35**
مجتمع الدراسة	35
مصادر البيانات والمعلومات	35
الإطار الزمني	35
الأسلوب البحثي	35
التحليل الاحصائي	36
مصفوفة تحليل السياسات	36
الفصل الرابع: النتائج والمناقشة	**49**
تحديد أهم خصائص عينة الدراسة	49
المشكلات التي تواجه مزارعي القمح	51
العائدات والتكاليف لمحصول القمح	52
نتائج تحليل مصفوفة السياسات الزراعية	55
النتائج	57
التوصيات	57
قائمة المراجع	58
ملاحق الدراسة	62
الملخص باللغة الإنجليزية	66

رقم الجدول	الجداول	رقم الصفحة
1	مكونات مصفوفة تحليل السياسات	37
2	توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية للمزارعين	49
3	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	49
4	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة	50
5	توزيع عينة الدراسة حسب المهنة	50
6	نوع الحيازة لمزارع القمح	51
7	المشكلات التي تواجه مزارعي القمح	51
8	مدخلات ومخرجات الدونم الواحد من القمح في منطقة الدراسة لعام	52
9	الاسعار المحلية (اسعار السوق) لمدخلات ومخرجات الدونم الواحد من القمح البعلي في منطقة الدراسة	53
10	الاسعار الاقتصادية (الاسعار الاجتماعية) لمدخلات ومخرجات الدونم الواحد من القمح في منطقة الدراسة	54
11	مصفوفة تحليل السياسات لمحصول القمح	55
12	قيم معاملات الحماية الاسمية والفعلية والميزة النسبية لمحصول القمح	56

دراسة تحليلية للتقييم الاقتصادي للسياسات الإنتاجية لمحصول القمح في سورية

إعداد

حسام مروان القداح

إشراف

الدكتور إبراهيم الطاهات

الملخص

تم استخدام أسلوب مصفوفة تحليل السياسة Policy Analysis Matrix(PAM) لقياس تأثير السياسات الحكومية والآثار المترتبة على تدخل الحكومة في إنتاج محصول القمح، باستخدام معامل الحماية الإسمية للإنتاج (NPC) ومعامل الحماية الفعال(EPC) واستخدام معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC). وتكون مجتمع الدراسة من منتجي (مزارعي) القمح البعلي في منطقة الدراسة. ولأغراض التحليل الإحصائي، فقد استخدمت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لعرض البيانات الوصفية.

توصلت الدراسة إلى وجود تدخل حكومي ايجابي في دعم أسعار محصول القمح، وأن التأثير الكلي في نتائج السياسة يشير الى وجود دعم حكومي لسعر محصول القمح وأن هناك حوافز وآثار ايجابية للسياسة السعرية الحكومية لانتاج محصول القمح، وأن هناك ميزة نسبية في إنتاج السلعة.

واوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في دعم أسعار محصول القمح وتأمين مستلزمات إنتاجه بأسعار تشجيعية، والاستفادة من الميزة النسبية لمحصول القمح في سورية.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

إن شعار الجمهورية العربية السورية عبارة عن عقاب ذهبي اللون في وسطه ترس عربي منقوش عليه العلم السوري فضلاً عن وجود اسفل الترس سنبلتان من القمح ترمزان إلى محصول البلاد الأول وطابعها الزراعي المتميز.

ويُعد القمح من أقدم المحاصيل التي زرعت مُنذ ما يزيد عن 8000 عام، وذلك في مناطق مختلفة من العالم وتقدر المساحة المزروعة في العالم نحو 240 مليون هكتار ويزيد انتاج العالم سنوياً عن 0.6 مليار طن (Dixon et al., 2009). كما ويُعد القمح من أكثر المحاصيل الزراعية الإستراتيجية انتشاراً على مستوى العالم (Ganbalani et al., 2010). حيث يزرع في حوالي 15% من المساحة القابلة للزراعة في العالم (Datta et al., 2011). وفي سورية تحتل الزراعة مكانة مهمة منذ القدم كما يُعتقد أنه الموطن الأصلي لزراعة الحبوب وحتى الآن تعتلي فيها الزراعة بقية القطاعات الإقتصادية وهذا ما يبدو جلياً من خلال اسهام الزراعة في الدخل القومي والناتج المحلي الصافي ونصيبها من القوى العاملة في سورية وحصتها من الصادرات التي بلغت في عام 2007 حوالي 15% من قيمة الصادرات (الخليل، 2009). ويزرع القمح في سورية بمساحة تقدر بحوالي 1.4 مليون هكتار (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2014).

وقد بلغ انتاج القمح في سورية عام 2011 نحو (4) مليون طن قبل الأزمة التي تمر فيها البلاد ما يكفي لتلبية الطلب المحلي حيث كان يُسمح بتصدير كميات كبيرة للخارج، وفي عام 2014 بلغ إنتاج القمح حوالي 2.02 مليون طن (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2014)،

ولكن مع تفاقم الأزمة السورية تراجع الإنتاج بشكل حاد ليسجل عام 2018 أسوء مؤشر له منذ 29 عام حيث بلغ المحصول 1.2 مليون طن فقط ترافق ذلك مع الزيادة في الاستهلاك المحلي الذي تجاوز 2.3 مليون طن مما دفع البلاد للجوء إلى الاستيراد لسد حاجة السوق المحلي بعد أن كانت تتميز بالإكتفاء الذاتي (المركز السوري لبحوث السياسات، 2019).

ولأهمية هذا المحصول تتسابق فروع العلوم الزراعية في إيجاد الوسائل المساعدة على زيادة الإنتاج وتحسين النوعية. ويسعى الباحثون للتركيز على العوامل الأساسية المؤدية إلى زيادة الإنتاج، الذي أصبح ضرورة حتمية، بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان، ولا سيما في سورية التي تتصف بمعدل تزايد سكاني يُعد من أكبر معدلات النمو إذ يصل إلى 0.025 (FAO, 2004).

وقد عملت الحكومة السورية بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية على تحسين نوعية القمح السوري واستبعاد سلالات حساسة واستبدالها بالسلالات المقاومة. ولتشجيع زراعة القمح دأبت الحكومة السورية وعلى مدى عقود مضت على شراء المحصول من المزارعين بأسعار تشجيعية و تقديم التسهيلات للحصول على القروض الزراعية.

1-2 مشكلة الدراسة ومبرراتها:

يُعتبر محصول القمح من المحاصيل الاستراتيجية في سورية، نظرا لما يشكله رغيف الخبز من اهمية في الوجبة الغذائية اليومية للمستهلك، وتأتي أهمية الدراسة من أهمية المحصول الذي تدرسه والذي يفتقر الى الدراسات الاقتصادية العلمية الميدانية، حيث أن انتاج محصول القمح في سورية وكغيره من المحاصيل التي تواجه مشاكل عدة تتعلق بتكلفة الانتاج وارتفاع

اسعار المدخلات، الامر الذي يدعو الى دراسة هذا المحصول وتحديد العوامل المؤثرة على انتاجه وكذلك التعرف على بعض الحقائق الاقتصادية والاحصائية لانتاج هذا المحصول.

1-3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية للتقييم الاقتصادي للسياسات الإنتاجية لمحصول القمح في سورية، كما تهدف إلى استخلاص النتائج والمؤشرات وتوفير المعلومات اللازمة لصانعي القرار لوضع استراتيجيات انتاج محصول القمح في المستقبل بما يتوافق مع المتغيرات العالمية والاحتياجات الفعلية المحلية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- قياس أثر السياسات الزراعية في انتاج محصول القمح على كفاءة استخدام الموارد الزراعية المحلية.
- تقدير بعض معايير الحماية والكفاءة والميزة النسبية التي تفيد في وضع إستراتيجية مستقبلية لإنتاج محصول القمح.

1-4 أهمية الدراسة ومبرراتها

وتنبع أهمية هذه الدراسة من تطبيقها في بيئة اقتصادية يحتاج صانعوا السياسات ومتخذوا القرارات فيها إلى التعرف على المتغيرات والعوامل المؤثرة على انتاج محصول القمح لاتخاذ القرارات التي من شانها رفع الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية المتاحة، ورسم وتحليل السياسات للإنتاج الزراعي وفقا للمعايير الاقتصادية ومعايير الميزة النسبية.

1-5 وحدة التحليل

بما أن الدراسة اعتمدت في جمع البيانات على المنتجين (المـــزارعين) لمحصـــول القمح، فإن وحدة التحليل هي الدونم الواحد في المزرعة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري:

نظرة عامة على واقع إنتاج وزراعة القمح في سوريا:

يعد محصول القمح من أقدم المحاصيل الزراعية في العالم واكثرها أهمية، وتزداد أهميته نتيجة لازدياد عدد السكان، وتعني كلمة القمح الإنتاج والدخل والاستقرار للمزارع، وتعني الدقيق والخبز للمستهلك، وإن الإكتفاء الذاتي منها يحقق ما يسمى الأمن الغذائي (الخوري وقبيلي، 2003). ويعتبر القمح مادة أساسية في غذاء الإنسان يحتاج إليه وإذا نظرنا إلى تبعات الأزمة السورية منذ عام 2011 تبين لنا مدى تزايد الحاجة الكبيرة إلى هذه المادة سنة بعد أخرى وهذا يتطلب السعي المستمر للحفاظ على التوازن بين الناتج العام والطلب من خلال البحث عن أساليب علمية جديدة لتطوير زراعة محصول القمح واستغلال المتوفر من الإمكانيات والوسائل بالشكل الأمثل من الأرض والمياه والبذار والمخصبات للوصول إلى أعلى إنتاج كماً ونوعاً.

ويحتل محصول القمح المرتبة الأولى من حيث الأهمية في سورية حيث يشكل 20% تقريباً من مجمل الأراضي القابلة للزراعة قبل بداية الألفية الثالثه. ويختلف إنتاج محصول القمح في سورية من سنة إلى أخرى تبعاً للظروف المناخية وعمليات الخدمة والأساليب المستخدمة في الزراعة ناهيك عن التبعات الكارثية للأزمة السورية طوال سنين عجاف.

وقد أفرزت التطورات المتسارعة التي شهدتها سورية ضرورة مراجعة الخطط والسياسات في مجال الأمن الغذائي، ووضع برامج مشاريع طموحة لزيادة قدرة المناطق القابلة للوصول في الاعتماد على الذات لإنتاج الشق الأكبر من احتياجاتها الغذائية.

لذلك لابد من إيجاد تقنيات جديدة تزيد من إنتاجية القمح وتحسن نوعيته كزراعة الأصناف المحسنة والمعاملات الزراعية الجيدة واستخدام الأسمدة وأساليب الري الحديث ومكافحة الآفات، وتشجيع المزارعين على استخدام الميكنة، ليصبح إنتاج سورية من القمح أعلى ما يمكن.

التوزع البيئي لمناطق زراعة القمح في سورية:

يعتمد القطاع الزراعي السوري في معظمه على العوامل الجوية فالزراعة السورية تتصف بأنها زراعة بعلية حيث لا تتجاوز الأراضي المروية فيها (29.6%) من الأراضي المزروعة فعلاً وبالتالي تعتمد كثيراً على مياه الأمطار وهذا كان سبباً في تقلبات الناتج الزراعي بين سنة وأخرى (الخليل، 2009). وهكذا يُزرع القمح في سورية تحت نظامي زراعة (بناءً على كمية واسلوب الإمداد المائي) وكل نظام له عدة مستويات حسب درجة التوفر والخدمة: (إبراهيم، 2014).

الزراعة المروية: وفيها مستوين حسب توفر الري والخدمة.

الزراعة البعلية: وفيها عدة مستويات حسب منطقة الاستقرار المطري لإنتاج القمح.

أولاً: الزراعة المروية

تبلغ مساحة الأراضي المروية حوالي 500,000 هكتار من أصل 600,000 هكتار من الأراضي القابلة للزراعة، وتبلغ مساحة الأراضي التي تزرع بمحصول القمح بحدود 180,000 هكتار وهي تشكل 36% من المساحة المروية.

ثانياً: الزراعة البعلية

تقسم مناطق الزراعة البعلية حسب معدلات الهطول السنوية إلى خمس مناطق استقرار زراعي وهي: (الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، 2013)

1. منطقة الاستقرار الأولى: وتشمل المناطق الرطبة وشبه الرطبة وتبلغ مساحتها حوالي 2.7 مليون هكتار وتشكل ما يقارب 14.6% من مساحة سورية وتقسم إلى قسمين:
   أ- قسم يزيد معدل الأمطار فيها عن 600 مم.
   ب- قسم يتراوح معدل الأمطار فيها ما بين 350 – 600 مم.
2. منطقة الاستقرار الثانية: وهي المنطقة التي يتراوح معدل أمطارها من 250 – 350 مم وتبلغ مساحتها حوالي 2.5 مليون هكتار وتشكل حوالي 13.3% من مساحة سورية ويشمل هذا المستوى المنطقة المدروسة لهذه الدراسة المتمثلة في مدينة إزرع.
3. منطقة الاستقرار الثالثة: وهي المنطقة التي يزيد معدل أمطارها عن 250 مم وتبلغ مساحتها حوالي 1.3 مليون هكتار وتشكل ما يقارب 7.1% من مساحة سورية.
4. منطقة الاستقرار الرابعه (الهامشية): وهي المنطقة التي يتراوح معدل أمطارها بحدود 200 مم مساحتها 1.8 مليون هكتاروتشكل ما يقارب 9.9% من مساحة سورية.

5. منطقة الاستقرار الخامسة (البادية أو السهوب): وهذه المناطق التي يقل معدل أمطارها عن 200 مم ومساحتها 10.2 مليون هكتار وتشكل 55.1% من مساحة سورية.

أهم أصناف القمح المنتجة في سورية (سويعي وشريتح، نيسان، 2019)

تقسم أنواع القمح في سورية إلى تصنيفين رئيسيين وهما:

1. القمح عالي الإنتاج

وهي الأقماح التي نتجت عن الدراسات والتجارب التي تجريها مديرية البحوث العلمية الزراعية في وزارة الزراعة السورية عن طريق الإدخال والاستنباط والانتخاب، ويقسم هذا النوع إلى صلابة الحبة إلى نوعين هما القمح القاسي والقمح الطري

أولا: القمح القاسي: وتكون حبوبها حمراء غامقة مكسرها زجاجي لا يظهر به النشأ الأبيض، والأقماح الصلبة عالية الغلوتين عن القمح اللين والذي يكون دقيق قوي ولذلك فإن القمح الصلب مرغوب أكثر في عمل الخبز، وقوة الدقيق يتوقف على محتويات الحبوب من الغلوتين والذي يعطي للخبز مرونته ومقدرته على امتصاص الماء، والغلوتين الجيد يكون أصفر باهت متماسك مرن بينما غير الجيد يكون لونه قاتم لزج وغير مرن والقمح الصلب يحتوي في المتوسط على حوالي 11 – 15 % بروتين، كما ويدخل في الصناعات الغذائية الخاصة بإنتاج المعكرونة والبرغل (الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، 2013).

ومن أنواعها شام3، شام5، بحوث7، دوما1، شام7، بحوث9، بحوث11، شام9، دوما3.

ثانيا: القمح الطري: ويعرف هذا القمح بقمح الخبز، وهو أكثر أنواع القمح زراعة في العالم وتكون حبوبها باهتة ذات أندوسيبرم نشوي أبيض وهي أقل في محتواها من الغلوتين في القمح

الصلب، مكونة دقيقاً ضعيفاً يفضل في عمل البسكويت، والأقماح اللينة تحتوي في المتوسط على حوالي 8 – 11% بروتين عندما تنمو في المناطق الرطبة.

ومن أنواعها: شام4، بحوث4، شام6، بحوث6، شام8، شام10، دوما2، بحوث8، دوما4، جولان2.

2. القمح المحلي والقديم

ويقسم بدوره إلى تصنيفين رئيسيين هما القمح القاسي والقمح الطري

أولا: القمح القاسي:

ومن أنواعه: حوراني، اكساد65، بحوث5، شام1، بحوث1، جزيرة17، جوري69، سيناتوركابللي.

ثانيا: القمح **الطري**:

ومن أنواعه: شام2، مكسيباك، فلورنس اورور.

وأعلنت المؤسسة العامة لإكثار البذار عن وضع خطتها لموسم 2019–2020 وتتضمن إنتاج 16 ألف طن من بذار القمح (وزارة الزراعة، 2019)، وتقوم الهيئة بالعديد من الدراسات التي تهدف إلى دراسة أداء سلالات القمح القاسي المبشرة والمتفوقة في تجارب مقارنة الغلة المنفذة في محطات البحوث العلمية من الناحية الإنتاجية وتحديد مدى ملائمتها للظروف البيئية، ومعرفة طول فترة نموها من الزراعة إلى الإسبال والنضج، وتحملها للأمراض والآفات الحشرية، ودراسة مواصفاتها المظهرية والتكنولوجية، وملائمتها للزراعة المروية والبعلية في منطقتي الاستقرار الأولى والثانية، وتعريف المزارعين بالسلالات الجديدة والتقانات المطبقة في تنفيذ التجارب (الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، 2017).

وبالرغم من الظروف القاسية التي عصفت بسورية خلال السنوات السابقة فإن الهيئة العامة للبحوث العلمية تتابع جهودها وبالتعاون مع المركز الوطني للسياسات الزراعية وغيرها من المؤسسات ذات المصلحة المشتركة للخروج من الأزمة السورية بأفضل ما يمكن من خلال وضع بحوثها ودراساتها وجهودها في خدمة المزارعين، مع سعيها لاستنباط سلالات قمح جديدة وتطوير سلالات أخرى بالتزامن مع سعيها في الحفاظ على الإرث الزراعي السوري من الإندثار.

واقع إنتاج القمح في ظل الأزمة السورية

انخفض إنتاج محصول القمح من 3083 ألف طن عام 2010 إلى 2024 ألف طن عام 2014 وعاد إلى التحسن في عام 2015 إلا أنه تدهور بشكل حاد ليصل إلى حوالي1227 ألف طن سنة 2018، أي بانخفاض قدره 61% مقارنة بعام 2010، وشهد العام 2018 نقصاً في الأمطار أثر بشكل حاد في إنتاج القمح، إضافة إلى ظروف النزاع القائمة (المركز السوري لبحوث السياسات، 2019). ويعد هذا الإنتاج الأقل للقمح منذ عام 1989 عندما عانت البلاد من أزمة غذائية حادة نتيجة لموجة جفاف حادة.

كما تراجعت الكميات المسوقة إلى مؤسسة الحبوب في خلال النزاع، بسبب تراجع الحكومة عن منظومة الدعم الحكومي لهذا المحصول الاستراتيجي، من حيث تراجع الإقراض الزراعي، ومنع تداول الأسمدة، إذ لم يتوفر سوى 10% من احتياج الخطة في السنوات الأخيرة، وتم بيعها لأعضاء الجمعيات الفلاحية فقط دون الأفراد، وعدم توفير البذار المحسن عالي الإنتاجية ل 8% من المساحة المخططة" (قطنا، 2017)، وقد فقدت الدولة سيطرتها على تسويق القمح عن طريق مؤسسة الحبوب على الرغم من الأسعار التشجيعية التي عرضتها على

المزارعين حيث تم إنشاء مؤسسات خاصة بتسويق الحبوب خارج سيطرة الحكومة إضافة إلى عمليات البيع الحر.

إضافة لذلك يتم الاحتفاظ بجزء من القمح المنتج، بهدف الاستهلاك المنزلي أو لتغطية الحاجة من البذار المطلوبة للعام القادم. كما يباع جزء من محصول القمح للقطاع الخاص للتخلص من مصاريف النقل وتكاليف التحميل والتنزيل والنقل والأخطار الأمنية (قطنا، 2017).

أهمية تحقيق الإكتفاء الذاتي من محصول القمح ومخاطر الاستيراد

يتميّز القطاع الزارعي بأهميّته البارزة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يُعتبر الركيزة الأساسية في الاقتصاد السوري، بالإضافة إلى أبعاده الاجتماعية والاقتصادية، فإنّه يلعب دورا مهماً في تحقيق الأمن الغذائي، ويحتلّ المرتبة الثانية بعد قطاع التعدين من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغت التقديرات لقيمة الإنتاج الزارعي بالأسعار الثابتة لعام 2010 حوالي 239527 مليون ليرة سورية (المكتب المركزي للإحصاء، 2011)، وتُعتبر قضية الأمن الغذائي من أهمّ القضايا الرئيسية على مستوى العالم وخاصّة الدول النامية، حيث أنّ الزيادة في إنتاج المواد الغذائية لا توازي الزيادة في احتياجات السكان وأعدادهم التي تتنامى بسرعة كبيرة، وبذلك أصبحت المجاعة وسوء التغذية من أهمّ المشكلات التي تعاني منها هذه البلدان، فحوالي الخمس من سكانها لا يحصل على الغذاء الكافي له بالكميات المناسبة (منظمة الأغذية والزارعة، 2006)، ومشكلة الأمن الغذائي لم تعد مشكلة اقتصادية فحسب بل أصبحت قضية سياسية في المقام الأول، وذلك لأنّ التبادل التجاري وخاصة السلع الغذائية يتمّ في إطار اعتبارات سياسية، الأمر الذي يتولّد معه ما يسمى بالاستقطاب الدولي، وهذا يتفق مع الشعار القائل "من لا يمتلك قوته لا يمتلك حريته"، لذلك هناك أهمية كبيرة للقطاع الزارعي في تأمين الغذاء بشقيه النباتي والحيواني (أبو العينين والشيشيني، 2009). ويُعدّ القمح المحصول الغذائي

الأول في جميع أنحاء العالم، حيث يعد الخبز الغذاء الرئيس لأكثر من ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية. ويعتمد استقرار أي بلد وأمنه الغذائي على مدى توافر هذه المادة زراعة وإنتاجا وتخزينا، وصولاً إلى الاستهلاك الأمثل لها (المنظمة العربية للتنمية الزا رعية، 2000) وفي سورية حيث يُعتبر القمح من أهمّ الحبوب التي يعتمد عليها السوريين في غذائهم، والذي يغطي 50% من محاصيل الحبوب الأساسية المزروعة في المنطقة (Belaid, 2000) حيث يستخدم بشكلٍ رئيسي في تغذية الإنسان. تُستخدم الأقماح القاسية في صناعة البرغل والشعيرية والمعكرونة والمعجنات، وتُستخدم نواتج مخلفات حصاد القمح في تركيب العلائق العلفية.

قد تتعرض البلدان المستوردة للقمح لعدد من المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي. ويتمثل أحد هذه المخاطر في أن الأسعار الدولية للقمح سوف تكون مرتفعة للغاية، مما يؤدي إلى صعوبة الشراء، رغم توافر الإمدادات في الأسواق العالمية. ويتمثل أحد المخاطر الأخرى في توافر الأغذية، رغم وجود أموال تكفي لشرائها. ويرتبط سعر السلعة بحجم إمداداتها ارتباطا وثيقا من الناحية الاقتصادية، بما يربط بين هاتين المجموعتين من المخاطر. ومع ذلك، تهدد هاتان المجموعتان من المخاطر جانبين منفصلين من جوانب الأمن الغذائي: إتاحة السلع (الإمدادات)، وإمكانية الحصول على السلع (السعر).

ومن هنا نستنتج خطورة الاعتماد الكبير على الاستيراد في الــتأثير على الأمن الغذائي من خلال اختلال امداد واردات القمح أو إرتفاع اسعارها وبالتالي اهلاك خزينة الدولة في سلعة واحدة والتي قد تسببها الأزمات الداخلية أو السياسات الخاطئة فيما يتعلق بدعم المزارعين والنظر في معيقات عملهم أو اقتراحاتهم.

وهنا يتوجب على المؤسسات الحكومية البحث عن سبل جديدة للبحث في حيثيات دعم المزارعين في سبيل تحقيق الأمن الغذائي الوطني من خلال تحقيق الإكتفاء الذاتي أولاً ومن ثم ترميم الاحتياطي الاستراتيجي الذي أهلكته تبعات الأزمة السورية على مدار 9 سنوات تقريبا.

معوقات الإنتاج الزراعي في ظل الأزمة السورية وما بعدها

كان للحرب أثار قاسية على القطاع الزراعي عموما ومحصول القمح على وجه الخصوص وكانت تلك الأثار على مستويين الأول داخلي والذي تسبب بتدمير البنى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بأشكالها وبنيتها ومكوناتها ومواردها المختلفة، والمستوى الثاني خارجي نتيجة للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا من المجتمع الدولي والتي كانت بالغة الأثر على المواطنين والموارد الطبيعية والبيئية والاقتصادية ثانياً وقد كانت الأضرار المباشرة للحرب على القطاع الزراعي كبيرة ومنها (قطنا، 2018).

فقد المزارعين وسائل الإنتاج والمعدات الزراعية نتيجة لعمليات السرقة والتخريب

عدم توافر الأمن والأمان في العديد من المناطق بسبب مخلفات الحرب في الأراضي الزراعية كالألغام، أو لتخريب بيئة الأراضي الزراعية نتيجة مرور الآليات العسكرية، عليها أو تعرض بعض الأراضي الزراعية للتملح نتيجة تخريب قنوات الري واغراق الاراضي عمدا او طوعا مما يحول دون اعادة استثمارها دون اعادة استصلاحها من جديد

الهجرة الداخلية والخارجية من الريف إلى مناطق أكثر أمانا واستقرارا.

صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج وندرتها وارتفاع اسعارها واحتكارها اسمدة وبذار ومحروقات ومبيدات

عدم توفر السيولة المالية اللازمة لدى المزارعين لشراء مستلزمات الإنتاج بعد ارتفاع اسعارها وعجز المصرف الزراعي التعاوني عن منح القروض الزراعية للمزارعين.

ارتفاع اجور النقل والايدي العاملة.

وهكذا تفاقمت المشكلات والتحديات التي تعرض لها القطاع الزراعي إضافة للعديد من التحديات التي كانت قبل حدوث الأزمة من مواسم جفاف ومحدودية الأراضي القابلة للزراعة والهجرة من الريف إلى المدينة وغيرها لتزيد من الضغوطات على المزارع والحكومة والقطاع الخاص والمواطن على حد سواء.

2-1-2 السياسات الزراعية

مقدمة:

يعتبر المجلس الزراعي الأعلى أعلى جهة مسؤولة عن السياسات الزراعية والتخطيط الزراعي، وقد تم إنشاؤه عام 1975 ويترأسه رئيس مجلس الوزراء وينوب عنه رئيس اللجنة الاقتصادية، ويعتبر المجلس الجهة الوحيدة التي يحق لها الموافقة على الخطط الزراعية السنوية وتحديد أسعار المنتجات والمستلزمات الزراعية الرئيسية وسياسة التمويل الزراعي. وتعمل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي كأمين سر للمجلس الأعلى وتقوم بمتابعة تنفيذ قراراته (ساريس، 2001).

وتعرف بحوث وتحليل السياسات الاقتصادية بشكل عام والسياسات الزراعية بشكل خاص بأنها عملية إنتاج معلومات متقدمة وذلك باستخدام معلومات اساسية (باربيرو، 2001)، ولهذا الغرض فقد قامت وزارة الزراعة بإنشاء المركز الوطني للسياسات الزراعية في سوريا، وتتجسد السياسات الزارعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات الإدارية والتشريعية والتنفيذية من خلال البرامج التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة

بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية. وغالبا ما ترمي هذه الأهداف إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وانتاجه وكذلك حماية البيئة الطبيعية من الرعي الجائر ومكافحة التصحر أو إقامة محميات رعوية والحفاظ على التنوع البيئي الحيوي، وتأمين مستلزمات العمل الزراعي من تمويل ودعم زراعي وانتاج وتسويق وتخزين ومصادر الري وطرق الري وغير ذلك. وهذه الأهداف تتطلب من الدولة مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات، كما تتطلب من الدولة أيضا الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة.

مفهوم السياسات الزراعية

على وجه العموم تشمل السياسات الزراعية: تأمين الغذاء، وتحديد نمط الإنتاج الزراعي، وأنواع المحاصيل الزراعية التي تناسب الواقع المناخي، ونوع التربة الصالحة للزراعة، وتوفر مصادر الري وأنواعه، وتتبع الحكومات عادة استراتيجيات زراعية تتجلى في سياسات عدة، كسياسات التمويل الزراعي والاستثمار، وسياسات التخزين، وسياسات التسعير، وسياسات التسويق، وسياسات التجارة، وغالباً ماتكون هذه السياسات ذات طابع عمومي، كما تكون ذات أهداف قطاعية.

السياسات الاقتصادية المتبعة في سورية ذات الأثر المباشر على السياسات الزراعية:

- **السياسة النقدية:** وهي مجموعة الإجراءات والقواعد التي تتبعها الحكومة بغرض التحكم بعرض النقود والطلب عليها بواسطة أدوات تُسمى بأدوات السياسة النقدية بغية تحقيق أهداف اقتصادية، ويكون ذلك عن طريق اللجنة الاقتصادية الدائمة في رئاسة مجلس الوزراء ممثلين عن وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية و المالية ومصرف سوريا المركزي والمصارف وهي تعتبر الأداة المؤسسية الأساسية التابعة للدولة والتي تقوم بتنفيذ

السياسات النقدية وتتضمن خطة التمويل السنوي المتطلبات المالية للقطاع العام والتي تشكل القسم الأكبر من القروض المصرفية حتى في الوقت الحاضر ويعتبر مصرف سوريا المركزي المصدر الأساسي للإقراض الحكومي وحتى وقت قريب كان الهدف الرئيسي للسياسات النقدية تلبية حاجات مؤسسات القطاع العام وإيجاد الطرق اللازمة لتحقيق متطلباتها وقد تغير هذا الوضع مع زيادة دور القطاع الخاص في الاستثمارات ولا يزال الوضع الحالي في طور الانتقال لتعديل النظام المصرفي لمواجهة المتطلبات الجديدة. (بارتاساراتي، 2001)

- **السياسة المالية:** وتُعنى بوسائل المالية العامة للدولة كالإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة، بهدف تحديد السياسات الاقتصادية التي تريد الحكومة انتهاج، بغية تحقيق أهداف اجتماعية مثل تحقيق التوازن بين الدخول والثروات بواسطة الضرائب.

ويتبع القطاع المالي بكامله للدولة و يلعب مصرف سوريا المركزي دور مصرف المصارف في قمة النظام المالي المكون من خمس مصارف ومنها المصرف الزراعي التعاوني الذي يعتبر المصدر الوحيد للقروض قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ويعتبر صندوق الدين العام وهو مديرية من مديريات وزارة المالية مصدراً لتمويل خطط التنمية في مؤسسات القطاع العام كما يقدم المساعة من فترة لأخرى للتغلب على الصعوبات المالية وخاصة فيما إذا نتجت تلك الصعوبات عن السياسات التي تتخذها الدولة مثل تأجيل القروض بسبب موجة جفاف (بارتاساراتي، 2001) .

- **السياسات ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية:** حيث تم طرح العمل بمبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي عام 2005، بهدف تحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية

على أساس المزاوجة بين مبدأ التخطيط الاقتصادي الحكومي وبين مبدأ اقتصاد السوق الذي يعمل وفق قانون العرض والطلب وحرية الاستثمار.

وترتكز السياسة الزراعية المشتركة على إستراتيجية موحدة يمكن تعريفها بمجموعة التوجهات: في التشريعات الزراعية و(المدخلات التنموية) أي مجموعة الخطط والمشاريع الذاتية والمنسقة ببعضها، و (برامج التنمية الزراعية المشتركة المكملة والمساندة للجهود الذاتية).

المركز الوطني للسياسات الزراعية: (باربيرو، 2001)

مديرية تابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي تأسس عام 2000 بدعم من منظمة (الفاو)

GCP/ SYR 006 ITA/ الممول من التعاون الإيطالي.

ويختص المركز في التحليل الاقتصادي للسياسات الزراعية السورية، ومن مهام هذا المركز:

- البحث عن المعلومات وتبادلها.
- التدريب المتخصص، وتقديم المشورة في مجال التنمية المستدامة للزراعة السورية.
- يُنظم منتدى دائم للسياسات الزراعية لتعزيز الحوار حولها وأولوياتها بين الجهات ذات العلاقة بالسياسات الزراعية.
- تقديم مقترحات وتوصيات لدعم عملية صنع القرار الزراعي في سورية.

سياسات الإنتاج الزراعي وسياسات الدعم والتسعير للمنتجات الزراعية والتسويق

أولاً: سياسات الإنتاج الزراعي

تتبع حكومة الجمهورية العربية السورية سياسات زراعية في مجال الإنتاج، الأمر الذي مكنها من التحكم في إنتاج السلع الإستراتيجية الخام، والتحكم بأسعار الشراء للمؤسسات العامة، كمؤسسة الحبوب، ومؤسسة تسويق وحلج الأقطان، ومؤسسة التبغ وغيرها. فضلاً عن إتباع

سياسات الدعم التي تؤثر في عمليات العرض والطلب في الأسواق، وقد تحقق نتيجة لهذه السياسات الاكتفاء الذاتي، وزيادة المساحات الزراعية للمحاصيل الاستراتيجية كالقمح، وقد رسمت الحكومة السورية السياسات المقترحة التالية بما يتناسب مع استراتيجية التنمية الزراعية لتقليل التحديات وتحسين فرص تنمية القطاع الزراعي في شقه النباتي (عيسى، 2014) والتي منها:

1. تحسين ظروف إدارة العمليات الزراعية وتطوير استخدام المدخلات في عملية الإنتاج للمساهمة في زيادة إنتاجية وحدة المساحة ولتخفيف تكاليفها وتطوير واستخدام الأصناف والأصول عالية الغلة، وكذلك الأصناف والأصول المقاومة للجفاف، وزيادة نسب التسميد الخضري والعضوي والعناصر النادرة بحسب الحاجة و الضرورة.
2. إيلاء المحاصيل ذات الميزة النسبية أهمية أكبر وزيادة قدرتها على المنافسة من خلال تخفيض تكاليف إنتاجها والتمييز بين أنماط المحاصيل.
3. التوسع في اعتماد مبدأ الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات والمكافحة الحيوية وتأمين متطلبات التطوير.
4. إنشاء أنظمة إنذار مبكر للتنبؤ بالجفاف والظروف الجوية مع ملاحظة تطوير المنشآت القائمة
5. تأسيس نظام معلومات تسويقية يؤمن المعلومات الكافية عن الأسواق الخارجية فيما يخص أنواع السلع المطلوبة وأوقات الحاجة والأسعار والمواصفات
6. دراسة حركة المنتجات الزراعية في أسواق الجملة وكمياتها ونوعيتها واسعارها في السوق
7. تشجيع إقامة الشركات والمؤسسات التسويقية في كافة القطاعات (عام وخاص وتعاوني ومشترك).

وقد كان لهذه السياسات أثر واضح على زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ثانياً: سياسات الدعم الزراعي

يتضمن كل أشكال المساعدات، أو المدفوعات النقدية المباشرة للمزارعين المستهدفين بالدعم، أو تقديم الحوافز، أو الإعفاءات، أو التعويض عن خسائر أو أضرار تقدمها الحكومة إلى المجتمع ككل، أو للمزارعين ويكون هذا الدعم موجهاً للسلع الزراعية، أو لدعم الأسعار في السوق، أو لتمويل مشروعات زراعية معينة، أو لتعزيز إنتاج معين، أو لتأمين بذور زراعية وأسمدة، أو لشراء تقنيات زراعية حديثة، فيما يتعلق بسلامة البيئة والتربة، بغية تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية معينة. ومن سياسات الدعم التي تقوم بها الحكومة السورية هي:

- **سياسات دعم المستهلكين:** تهدف تأمين نوع من العدالة الاجتماعية سواء بتأمين السلع الغذائية الضرورية أو دعم أسعارها في السوق لصالح المستهلكين، كالقمح والدقيق والرز والسكر والمحروقات ومياه الشرب وغير ذلك وقد يكون بعض أشكال الدعم بواسطة بطاقات تموينية. تعود فوائد هذا النوع من الدعم على المستهلكين السوريين وليس للمستوردين الأجانب وقد يكون دعم المستهلك سهل الإدارة نسبياً وبما أن المستهلكين المحليين ينفقون حوالي 35% من دخلهم على المواد الغذائية فإن التخفيضات سوف تؤدي إلى إلى إضافة هامة على مستوى الرفاهية ومن عيوب دعم المستهلك هو أنه متوفر للجميع سواء أكان بحاجة أو لا وتقترح قوانين التجارة العالمية وجوب توجيه هذا الدعم لتحيقيق أهداف التغذية (هوف، 2004)
- **سياسات دعم مستلزمات الإنتاج:** يشير دعم مستلزمات الإنتاج إلأى توفير مستلزمات الإنتاج المختلفة بأسعار أقل من أسعار السوق حيث تدفع الدولة تكلفة الفارق بين اسعار السوق وتكاليف المنتج وقد كانت سوريا تدفع تكاليف الإنتاج حتى التسعينات حيث بدأت

الدولة عملية الإلغاء التدريجي، ومن مزايا هذا الدعم الخبرة الطويلة التي تتمتع بها سوريا في هذا المجال كما يعتبر هذا النوع من الدعم من اسهل أنواع الدعم التي يمكن تقديمها وهذا اعتبار هام نظراً لعدد المزارعين الكبير في سورية و عدم توفر الخبرة في إدارة براكج أخرى لدى القطاع العام في سوريا (هوف، 2004)، وأما عن عيوبه أنه أحد أنواع الدعم الأكثر تشويهاً للتجارة والإنتاج فدعم المستلزمات لا يتمتع بنفس كفاءة الدعم المرتبط بإنتاج السلع في زيادة الإنتاج حيث تكون شريحة المستفيدين هي شريحة موردي المستلزمات.

- **سياسات الدعم عبر البحوث الزراعية:** بهدف استنباط محاصيل متأقلمة مع البيئة المحلية التي تتصف بالإنتاجية العالية وقلة تكاليف الإنتاج وغيرها، وبهدف تطوير البحث العلمي صدر القانون رقم 42 لعام 2001 القاضي بإنشاء هيئة البحوث العلمية الزراعية التي تتضمن جميع الجهات العاملة في ميدان البحث العلمي الزراعي ضمن جهة واحدة (ساريس، 2001)
- **سياسات دعم البنى التحتية:** ويتم تنفيذ هذا النوع من الدعم من خلال عدة وزارات في سوريا مثل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة الري ووزارة النقل وتضم أنواع البرامج الطرقات وشبكات الري والمرافق وبرامج استصلاح الأراضي وغيرها ومن مزايا هذا الدعم في أنها تعتبر غير مشوهة للإنتاج وتحقق تحويلاً فعالاً للدخل للمنتجين، وأما عن عيوبها فمن بينها أن المنتج لا يُنظر إليها على أنها دعم بالمعنى التقليدي (هوف، 2004).

ثالثاً: سياسات التسعير للمنتجات الزراعية

تعتمد سياسات تسعير المنتجات الزراعية على استخدام الأسعار كوسيلة لتشجيع إنتاج المحاصيل الإستراتيجية التي ترغب الدولة زيادة إنتاجها، ويقدم القسم الأكبر للدعم الزراعي في سوريا على شكل دعم سعري مقدم من خلال برامج الشراء الحكومية ودعم المستهلك/ التصدير

للقمح والقطن والسكر والتبغ وتشكل هذه المحاصيل الأربعة حوالي نصف الإنتاج وتحتل حوالي ثلثي المساحة المزروعة في سوريا وقد تباين دعم اسعار السوق في السنوات الأخيرة وذلك حسب الأسعار العالمية وبعض حالات تخفيض قيمة العملة وبقيت أسعار المنتج دون تغيير وبالتالي فقد تفاوت مستوى السعر حسب السلع وقد شكل دعم القمح في عام 1999 حوالي 46% من المعادل المحلي للسعر العالمي وقد ازدادت الاسعار العالمية للقمح منذ عام 1999 ولكن الآن الاسعار المحلية بقيت اعلى من الاسعار العالمية (هوف، 2004) وتقوم سياسات التسعير على الآتي:

- **التسعير الإلزامي:** وهو تسعير للمحاصيل الإستراتيجية المحصور شرائها بالمؤسسات الرسمية كما هو الحال في القمح. ويتم تحديد أسعار هذه السلع من خلال دراسة تكاليف الإنتاج من قبل لجنة مشكلة من وزارة الزراعة والاتحاد العام للفلاحين ووزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الصناعة وغيرها من الجهات ذات العلاقة وتتولى هذه اللجنة
  - تحديد تكلفة إنتاج الكيلو غرام من كل المحاصيل.
  - تحديد هامش ربح مناسب لهذه المحاصيل يتناسب مع أهمية كل منها للاقتصاد الوطني وتوفير متطلبات غذاء المواطنين والخامات الصناعية.
  - إعلان أسعار هذه المحاصيل قبل موسم الزراعة لاستخدام التسعير وسيلة لتشجيع الفلاحين على زراعة المحصول المرغوب.
- **التسعير التأشيري:** وهي تسعيرة تقررها الدولة لمحاصيل غير محصور شراءها بالقطاع العام

وذلك عند بيعها لمؤسسات القطاع العام ويتم اقتراح الأسعار بالاستناد إلى التكاليف الإنتاجية من قبل لجنة تمثل الجهات المشار إليها سابقاً، وتعتبر هذه الأسعار كحد أدنى يلجأ المزارع إلى البيع للجهة الحكومية في حال عدم إمكان البيع بسعر أعلى لجهة أخرى.

- **التسعير التمويني:** وهي تشمل السلع الاستهلاكية التي تتأثر بقانون العرض والطلب في السوق مباشرة، وهي بمثابة أسعار تأشيرية لا يتوجب إتباعها في تعامل المنتجين أو المستوردين مع

المستهلكين باستثناء السلع التي تستلمها مؤسسات ومصانع الدولة. ويتم إقرار هذه الأسعار من قبل لجنة تمثل وزارة الاقتصاد والتجارة والجهات ذات العلاقة.

وقد مرت سياسات التسعير للمنتجات الزراعية ببعض التعديلات ومن أهم ما تتميز به السياسة السعرية الحالية: (عيسى 2014)

- تلازم السياسة السعرية مع سياسة التنمية الزراعية واعتبار الأسعار وسيلة لتنفيذ الخطط الإنتاجية خاصة ما يتعلق بالمحاصيل الرئيسية.
- الاكتفاء بتسعير المحاصيل الرئيسية مثل القمح حيث يتم تحديد الأسعار استناداً إلى دراسة تكاليف الإنتاج، وإعطاء هوامش ربحية وقد بدأت الزيادة في اسعار هذه المنتجات منذ عام 2005 تماشياً مع زيادة الأسعار العالمية وتحرير اسعار الأسمدة والمحروقات.

آليات التسعير الحكومية للمنتجات الزراعية في سوريا:

- التسعير المباشر وقيام المؤسسات العامة بشراء المنتجات الزراعية من المنتجين مباشرة وبأسعار معلنة مسبقاً قبل موسم الإنتاج.
- تحديد الأسعار التي يجب على شركات القطاع الخاص أن تتعامل معها بين المنتجين الزراعيين والسوق.

- فرض رسوم غير مباشرة على تجارة السلع الزراعية.
- إتباع سياسات تجاه قطاعات صناعية ومالية ذات صلة بالمنتجات الزراعية.

أهداف سياسات التسعير في سوريا:

- تشجيع المنتجين الزراعيين على إنتاج محاصيل تعدها الحكومة محاصيل إستراتيجية، كالقمح من خلال دعم الأسعار المحلية.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج بعض المحاصيل، وتوفيرها في السوق المحلية بكميات مناسبة.
- دعم المستهلكين بالمواد الضرورية من خلال دعم أسعارها، كالطحين والخبز وغيرها.
- تحفيز المنتجين على التقيد بدورات زراعية منتظمة.
- تنظيم آلية العرض والطلب في السوق المحلية بواسطة الأسعار التأشيرية للسلع الزراعية التي يُسوقها القطاع الخاص.
- زيادة الصادرات من المنتجات الغذائية المصنعة وغير المصنعة، بهدف زيادة النمو الاقتصادي.

رابعاً: السياسات التسويقية

يعد التسويق ملازماً لعملية الإنتاج ومكملاً له وعاملاً مساعداً أو معرقلاً له، لذلك فإننا نجد أن المزارع يُقبل على زراعة السلع التي يشعر بالطمأنينة في تسويقها ويستمر التطور في إنتاجها سنة بعد أخرى، وهنا تقوم المؤسسات الحكومية ذات الصلة بالتخطيط والتنفيذ والرقابة على الإنتاج الزراعية بالنسبة للمحاصيل الإستراتيجية مثل القمح بالتدخل لضمان ديمومة الإنتاج. وفي سورية احتكرت الدولة عمليات التسويق للمحاصيل الإستراتيجية بشكل كامل لغاية عام 1990 وبعد ذلك التاريخ تحقيق فوائض تصديرية، مما استدعى الحكومة القيام بعمليات

تحرير جزئي والسماح للقطاع الخاص تسويق بعض المحاصيل كالقمح والشعير، بينما في الوقت الراهن وبسبب تبعات الأزمة السورية التي ذكرناها سابقا فإن الحكومة تحاول العمل على التمسك بشراء محصول القمح من خلال طرح اسعار تشجيعية للمزارعين، ومن جهة أخرى تقوم المؤسسة العامة لإكثار البذار بعمليات إنتاج وتسويق بذور المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح.

أساليب تسويق المنتجات الزراعية (عيسى، 2014)

عندما دخول المنتجات الزراعية مرحلة التسويق فقد تسير في ثلاثة قنوات

- المنتج ⇠ مؤسسة التسويق
- المنتج ⇠ جمعية تعاونية ⇠ مؤسسة التسويق
- المنتج ⇠ تاجر ⇠ مؤسسة التسويق

والمستفيد الرئيس من هذه الاساليب هو التاجر الوسيط الذي يتحكم بالسعر الذي يريده فهو يلتزم بأسعار التموين عند الشراء ويتناساها عند البيع مما يؤثر بشكل سلبي على خطط المؤسسات الحكومية في تحقيق توازن السوق بما يحقق رغبات جميع الأطراف ذات المصلحة المشتركة، بداية من المستهلك وإنتهاءا بالمؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

وتحتاج هذه السياسات لفترة ليست بالقصيرة حتى تتعافى مع تفاقم الأوضاع القاسية في سورية وخروج مساحات واسعة من الخدمة. كما وأنها تحتاج للعديد من التعديلات والتعاون فيما بين مختلف الوزارات لترميم هذه السياسات وتطويرها للتقليل من آثار الأزمة السورية في السنوات الماضية والنهوض بالقطاع الزراعي بمختلف أنواعه والتي منها المحاصيل، مع البحث عن سبل قوية لتأمين تطبيقها بالشكل الأمثل، والذي يعود بالفائدة على الجميع. أي تكيف السياسات مع مختلف أطراف الإنتاج، حيث لدينا مثال في عدم تكيف المزارعين مع

السياسات، بسبب ضعف الوسائل الأعلامية والتنظيمية والتأهيل والتدريب وعدم معالجة المشاكل المتجذرة في القطاع الزراعي. ومن الأمثلة على ذلك الانتقال من دعم مستلزمات الانتاج إلى دعم المنتج النهائي والذي لم يتقبله المزارعون رغم أنه يحقق لم ربحاً أفضل من السياسات القائمة سابقاً بسبب عدم التكيف مع السياسات الجديدة. ولذلك لا بد من اعتماد خطة وطنية تهدف إلى (قطنا، 2016):

- تطوير نظام تكامل لمفاهيم السياسات المعتمدة بالخطط الخمسية بين الشركاء.
- تطوير آليات تنسيق مستدامة بين الشركاء.
- تطوير إدارة المعرفة والتشبيك بين الشركاء والفلاح الأداة الرئيسية في التنفيذ.
- تطوير النظم الإدارية والهيكلية للقطاعات ذات العلاقة.
- تطوير منظومة الدعم وتوحيد جهود منحه.
- تطوير منظومة انتاجية نوعية مكانية تضمن خصوصية وميزات كل منها.
- وضع آليات التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

السياسات الاقتصادية الزراعية وأهدافها:

تعبر السياسات الاقتصادية الزراعية عن تدخل الحكومة الاقتصادي في قطاع الزراعة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع. ويأتي هذا التدخل سواءً في حالة الأسواق التي تقترب من ظروف المنافسة الكاملة أو الأسواق المشوهة (غير الكاملة). ففي حالة الأسواق القريبة من المنافسة الكاملة يأتي تدخل الحكومة نتيجة عدم رضا المجتمع عن حصيلة أداء السوق سياسياً واجتماعياً. ويكون الهدف من التدخل تحقيق أهداف سياسية واجتماعية محددة. وفي حالة الأسواق المشوهة (غير الكاملة) يصبح لتدخل الحكومة هدف آخر بالإضافة إلى الأهداف

السياسية والاجتماعية يتمثل في تصحيح الانحراف عن الكفاءة في هذه الأسواق وإعادتها إلى الظروف القريبة من المنافسة الكاملة في القطاع الزراعي بمجموعة من الأهداف أهمها:

- توفير أسعار مناسبة أو عادلة للمنتجين.
- توفير أسعار مناسبة أو عادلة للمستهلكين.
- تحسين توزيع الدخل.
- تشجيع التنمية في المناطق الريفية المختلفة.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة لتقليل استيراد الغذاء.
- تحقيق استقرار الأسعار.
- وضع حدود لمحاولات الوسطاء تجاوز الأرباح العادلة.

دور السياسات الزراعية وأهميتها:

تنبع أهمية السياسات الزراعية من كونها تمثل الوسائل التي تعتمدها الحكومة من أجل بلوغ أهداف التنمية الزراعية. وهو دور هام وحساس للحكومة وخصوصاً في الدولة النامية، يقيد التنمية فيها العديد من المحددات، وفي مقدمتها شح الموارد ومحدودية حجم السوق وصغر الحيازات ووحدات الإنتاج، مما يشكل مدعاة لتدخلات أكثر من نظامي الإنتاج والتسويق من أجل تحسين الظروف التنافسية في النظامين وتطوير الأداء ورفع الكفاءة والفعالية فيهما، ومن أجل تحقيق توزيع أنسب لمصادر الثروة والدخل في قطاع الزراعة.

وباختصار فإن أهمية السياسات الزراعية تكمن في مسؤوليتها تحقيق هدفين عامين أساسيين هما:

1. تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى: بمعنى تحقيق أعلى دخل زراعي وطني ممكن من الموارد المستخدمة. أو تحقيق نفس مستوى الدخل من استخدام أقل الموارد، وينطوي هذا الهدف على ترشيد استخدام الموارد أعلى ما يمكن وتقليل الفقد الاقتصادي في استغلالها إلى أقل قدر ممكن.
2. تحقيق أنسب توزيع ممكن للدخل والثروة داخل القطاع الزراعي من جهة، وبين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.

2-2 الدراسات السابقة:

الاستعراض المرجعي:

- دراسة (إدريس، 2018):" **الممكنات الاقتصادية لتحقيق الإكتفاء الذاتي من القمح في سورية**". وهدفت الدراسة إلى التعرف على الوضع الراهن للقمح السوري على مستوى سورية خلال الفترة (2000-2012)، وإلى دراسة الطاقة الإنتاجية والاستهلاكية، وحجم الفجوة، ونسبة الإكتفاء الذاتي. وكذلك إلقاء الضوء على متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك، ومتوسط الدخل الفردي السنوي، والزيادة السنوية في عدد السكان، كما وضحت أهم العوامل المؤثرة على الإنتاج والاستهلاك المحلي من القمح. بينت نتائج البحث أن خط الإتجاه العام للإنتاج الكلي والمساحة المزروعة والإنتاجية هو اتجاه تنازلي خلال الفترة المدروسة. كما تزايدت الكمية المستهلكة من القمح خلال الفترة المدروسة، حيث بلغ متوسط الكمية المستهلكة سنويا حوالي (4084.42) ألف طن، بينما بلغ متوسط الإنتاج المحلي نحو (4008.38) ألف طن لنفس الفترة. وتراوحت الفجوة الغذائية للقمح بين حد أدنى بلغ حوالي (17.3) ألف طن عام 2000 بداية السلسلة الزمنية، وحد أقصى بلغ نحو (1660) ألف طن عام 2009 وهو العام الذي بلغ فيه الاستهلاك أقصى معدلاته في السلسة الزمنية المدروسة، بينما تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتي

بين حد أدنى بلغ حوالي (69.04%) عام 2009 وحد أقصى بلغت حوالي (131.03%) عام 2007 بمتوسط قدر حوالي (99.1%) خلال الفترة المدروسة، وبينت نتائج الدراسة أن كمية الاستهلاك المحلي للقمح تتأثر معنوياً بكل من عدد السكان ومعدل الاستهلاك الفردي وتفسر هذه المتغيرات نحو (91%) من التغيرات في الكمية المستهلكة خلال الفترة المدروسة، كما أن كمية الإنتاج من القمح تتأثر معنوياً بكل من المساحة المزروعة والإنتاجية من وحدة المساحة. وتفسر هذه المتغيرات نحو (95%) من التغيرات في كمية الإنتاج المحلي من القمح. كما أن رفع معدلات الإكتفاء الذاتي من القمح سوف يأخذ فترة مستقبلية ليست بالقصيرة وتدريجياً. حيث أظهرت الدراسة بأن أقصى نسبة اكتفاء ذاتي من القمح يمكن تحقيقه بلغت حوالي (242.86%).

– دراسة (يوسف وآخرون، 2016): بعنوان " **اقتصاديات إنتاج القمح في منطقة عمل مشروع تعزيز الأمن الغذائي في الأقطار العربية/ سوريا**" هدفت الدراسة إلى تقدير مستويات الكفاءة الفنية ودوال التكاليف وإنتاج القمح في منطقة عمل مشروع تعزيز الأمن الغذائي في الأقطار العربية/سوريا، نفذت الدراس في منطقة الباب بالاعتماد على استبيان ميداني لنحو 123 مزارع، دلت النتائج على إرتفاع نسبة التكاليف المتغيرة إذ شكلت من اجمالي التكاليف الكلية ما نسبته (67.49%) و (65.45%) لكل من القمح المروي والبعل على التوالي، كما بينت نتائج الدراسة تحليل دالة الإنتاج الحدودي العشوائي أن التكاليف المتغيرة مسؤولة وبشكل معنوي عن (73.7%) من التغير في مردود القمح المروي. حقق مزارعوا القمح المروي كفاءة فنية (92.7%) بينما حقق مزارعوا القمح البعل (79.7%). كما حقق مزارعوا العينة بشكل عام كفاءة فنية عالية، وهذا مؤشر على خبرة هؤولاء المزارعين في زراعة هذا المحصول

الإستراتيجي، ولدى تقدير دوال تكاليف الانتاج تبين أن مستوى الانتاج الأمثل المتوافق مع أقل تكلفة (6946.4) كغ/هكتار للقمح المروي و (2422.2) كغ/هكتار للقمح البعل.

- دراسة (حسن وآخرون، 2016) بعنوان "**دراسة الإرتباط وتحليل المسار بين مكونات الغلة لدى بعض الطرز من القمح**" نفذت الدراسة في محطة بحوث إزرع بدرعا التابعة للهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية في سورية خلال الموسم 2013/2012 حيث زرعت 8 طرز وراثية إضافة إلى شاهدين هما شام3، شام5 بتصميم القطاعات الكاملة العشوائية وبثلاث مكررات، درسة علاقات الإرتباط وتحليل المسار بين مكونات الغلة، وقد أظهرت النتائج ارتباط الغلة الحبية بعلاقات موجبة معنوية مع كل من الإشطاءات الكلية والمثمرة (0.849، 0.932) على التوالي، وارتبط عدد الإشطاءات الكليّة إيجابياً وبشكل معنوي مع عدد الإشطاءات المثمرة (0.926)، بينما كان الارتباط سالب ومعنوي مع عدد الحبوب في السنبلة، وكان الارتباط موجباً ومعنوي بين وزن الحبوب في السنبلة وكلّ من عدد الحبوب في السنبلة ووزن الألف حبة. كما أشارت نتائج تحليل المسار إلى أن التأثير غير المباشر لعدد الإشطاءات الكليّة في الغلة الحبيّة من خلال عدد الإشطاءات المثمرة كان موجب وعالي بلغ (0.850)، وتقارب جداً مع التأثير المباشر لعدد الإشطاءات المثمرة في الغلة الحبيّة (0.918)، كما كان التأثير المباشر لوزن الحبوب في السنبلة على الغلة الحبيّة موجباً بلغ (0.322)، وتأثيره غير المباشر سالب متوسط من خلال عدد الإشطاءات المثمرة، وكان التأثير غير المباشر لوزن الألف حبة في الغلة الحبيّة موجب متوسط من خلال صفة وزن الحبوب في السنبلة (0.213)، واوصت الدراسة على التركيز في برامج التربية والتحسين الوراثي على صفتي عدد الاشطاءات المثمرة ووزن

الحبوب في السنبلة كدليل انتخاب للغلة الحبية للقمح لارتباطهما المعنوي وتأثيرهما المباشر والعالي على الغلة.

- دراسة (صالح وآخرون، 2016) بعنوان " **تحديد الأدلة الإنتخابية في طرز القمح المبدأي باستخدام معامل الارتباط وتحليل المسار**" نفذت الدراسة في محطة بحوث إزرع التابع للهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية في سورية خلال موسمي الزراعة 2010/2009 و 2011/2010 حيث زرع 15 طرز وراثي من القمح الرباعي زراعة مطرية خلال موسمي الزراعة 2009،/2010 و 2011/20010 إضافة إلى 3 شواهد محلية شام3، شام5، دوما1، بتصميم القطاعات الكاملة العشوائية بثلاثة مكررات، درست علاقات الارتباط وتحليل المسار بين مكونات الغلة مع الغلة الحبية للنبات الفردي. أظهرت النتائج وجود إرتباط موجب معنوي $P \leq 0.01$ بين الغلة الحبية وكل من (عدد الإشطاءات المثمرة، طول حامل السنبلة الرئيسية، عدد الحبوب في السنبلة الرئيسية، وزن الحبوب في السنبلة الرئيسية) بلغت على التوالي (0.636، 0.366، 0.656، R=0.509) لكل منها، كما أشارت نتائج تحليل المسار إلى أن التأثير المباشر لعدد الإشطاءات المثمرة على الغلة الحبيّة كان موجب عالي (0.7438)، بينما موجباً متوسطاً لكلّ من عدد ووزن الحبوب في السنبلة ووزن الألف حبة على الغلة الحبيّة (0.2999، 0.285، 0.21) على التوالي لكل منها كما أشارت الدراسة إلى أن صفة عدد الإشطاءات المثمرة تميّزت بأعلى نسبة مساهمة مئوية في الغلّة وصلت إلى 55.32%، تلاها مباشرةً التأثير غير المباشر لعدد الحبوب بالسنبلة الرئيسية من خلال وزن الحبوب بالسنبلة الرئيسية حيث بلغت نسبة المساهمة 13.15%، ومن ثم التأثير المباشر لكل من صفتي عدد الحبوب في السنبلة ووزن الحبوب في السنبلة (8.602%، 8.17%) على التوالي لذا يجب

التركيز في برامج التربية بالصفات: عدد الإشطاءات المثمرة وعدد ووزن الحبوب في السنبلة كأدلة انتخابية للغلة الحبية للقمح لارتباطها المعنوي بالغلة وارتفاع نسبة مساهمتها (تأثيرها المباشر والمشترك) في الغلة.

– دراسة (النجفي وآخرون، 2010) بعنوان " **السياسة الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي مؤشرات عن الاقتصاد الزراعي السوري**" يعد تدخل الدولة في رسم سياسة زراعية متكاملة أمراً ضرورياً لما له من دور كبير في إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وبناء قواعد سعرية مكملة للسياسة الزراعية، فضلاً عن دورها في حماية المستهلكين ودعم المنتجين وتحسين نسب التبادل التجاري بين القطاع الزراعي والقطاعات اللازراعية والاهتمام بالأسعار النسبية للمحاصيل الزراعية، لأن آلية السوق قد أظهرت فشلها في تحقيق الأهداف المشار إليها آنفاً، لذلك هدف البحث إلى توضيح دور السياسة الزراعية السورية في رفع معدلات نمو الناتج الزراعي معتمداً على فرضية مفادها أن تدخل الدولة في وضع سياسة زراعية يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المجاميع الزراعية ومن ثم تحقيق فائض للتصدير.

– دراسة (مصطفى وآخرون، 2015) بعنوان " **أثر معدلات البذار في إنتاجية القمح القاسي في منطقة الاستقرار الثانية محافظة حماه**" نفذت هذه الدراسة في موقعين في مركز البحوث العلمية الزراعية في حماه، سورية، خلال ثلاثة مواسم زراعية 2011/2010 و 2012/2011 و 2013/2012 وفي حقل مزارع في الموسم الزراعي 2011/2010، بهدف تحديد معدل البذار الأمثل للصنف شام 3 في منطقة الاستقرار الثانية في حماه. وضعت التجربة وفق تصميم القطاعات الكاملة العشوائية في ثلاثة مكررات، حللت البيانات وتمت المقارنة وفق اختبار أقل

فرق معنوي LSD عند مستوى دلالة 5%. أظهرت نتائج التحليل التجميعي لثلاثة مواسم لموقع مركز بحوث حماه أنّ المعدل 150 كغ/هكتار احتل المرتبة الأولى في الغلة الحبية وفي الغلة البيولوجية، ولم تسجل فروقاً معنوية بين كافة معدلات البذار المدروسة (150، 200، 250 كغ/هكتار)، في حين تفوق المعدل 150 كغ/هكتار على المعدل 250 كغ/هكتار معنوياً في الغلة البيلوجية في التحليل المشترك للموقعين، ما يشير إلى أن المعدل 150 كغ/هكتار هو أفضل المعدلات المدروسة في منطقة الدراسة، ولا يوجد ضرورة لزيادة معدلات البذار في حقول المزارعين في هذه المنطقة عن المعدل الموصى به.

- دراسة (كسار ومحمد، 2019) "**اثر السياسة السعرية الزراعية على محصولي القمح والرز في العراق خلال الفترة 2003-2016**". هدفت الدراسة إلى تحليل السياسة السعرية الزراعية لمحصولي القمح والرز للفترة 2003-2016 وتحديد دور الدولة في كفاءة استخدام الموارد المتاحة من خلال تقدير حجم التحويلات الناشئة عن تبني الدولة لسياسة التحرر الاقتصادي بعد عام 2003 فضلا عن قياس مدى التشوهات السعرية المحلية لمعرفة مدى إنحرافها عن الاسعار العالمية من خلال تقدير نموذج التوازن الجزئي لمحصولي القمح والرز وذلك للتعرف على مقدار الضريبة الضمنية المفروضة او مقدار الدعم المحلي على كل منتجي ومستهلكي هذين المحصولين خلال الفترة المدروسة. وتوصلت الدراسة إلى أن معاملات الحماية الاسمي الكلي والصافي كانت محفزه لمنتجي هذين المحصولين و أن مؤشر DRC أظهر أن العراق يتمتع بميزة نسبية بإنتاج القمح وبدرجة أقل للرز وأن الدولة تحصل على عوائد نتيجة لحمايتها منتجي القمح على حساب المستهلكين بشكل عام أما محصول الرز فقد تباين مقدار التغير في عوائد الدولة بين سالب وموجب وان سياسة الدعم السعري قد أفادت خزانة الدولة بصورة عامة وان

هناك زيادة في رفاهية منتجي محصول القمح وبدرجة أقل لمحصول الرز، وأوصت الدراسة بتخفيض الدعم وترك محفزات الأسعار تعمل ضمن آلية السوق بما يعكس قدرة السوق على تشجيع الإنتاج الزراعي والتدخل في تسعير المنتجات الزراعية بشكل نسبي حتى تقدم الأسعار الحافز للمنتج بزيادة انتاجه وتحسينها.

- بينت دراسة (الطاهات، 2015) بعنوان Analysis of Agricultural Policies Affecting Medjool Date Palm Cultivation in Jordan وذلك من خلال تحديد الميزة النسبية ومعايير الحماية الاقتصادية بإستخدام اسلوب مصفوفة تحليل السياسات الزراعية (PAM). أظهرت نتائج الدراسة في منطقة الغور الاوسط في الاردن بأن معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) لنخيل المدجول قد بلغ (0.27) مما يعني وجود كفاءة في استخدام الموارد المحلية وبالتالي فإن هناك ميزة نسبية في إنتاج هذا المحصول. وأظهرت نتائج معايير الحماية الاقتصادية أن هناك دعماً يقدم للمنتج الزراعي، واوصت الدراسة بضرورة تشجيع زراعة نخيل المدجول في منطقة الدراسة نظراً لأنها تتمتع بميزة نسبية وتؤدي الى رفع الكفأة الاقتصادية للموارد الزراعية في منطقة الغور الأوسط في الاردن.

- هدفت دراسة (ESCWA, 1995)" **تقييم السياسات الزراعية في المملكة الاردنية الهاشمية**" تحديد تأثير السياسات العامة القائمة التي تتضمن أسعار المدخلات والمنتجات وأسعار المواد ودعم القروض وأسعار الصرف على كفاءة إنتاج محاصيل.وبينت الدراسة عدة نتائج فيما يتعلق بمحاصيل الزيتون والعنب في المناطق المرتفعة أن مكافئ الموارد المحلية للزيتون البعلي والعنب، البعلي والمروي كان اقل من واحد عام 1994 مما يعني أن هناك ميزة نسبية في إنتاج الزيتون البعلي والعنب البعلي والمروي في المرتفعات، في حين تبين عدم وجود ميزة نسبية في

إنتاج الزيتون المروي حيث كان مكافئ الموارد المحلية اكبر من واحد. وبينت الدراسة السابقة أن معاملات الحماية الاسمية والفعالة للزيتون البعلي والمروي في المناطق المرتفعة كانت اكبر من واحد، مما يعني أن الأسعار المحلية للزيتون أعلى من الأسعار العالمية إضافة إلى أن هناك دعم لمنتجي الزيتون البعلي والمروي.في حين أن معاملات الحماية الاسمية للعنب البعلي والمروي كانت اقل من واحد مما يعني أن الأسعار المحلية للعنب اقل من الأسعار العالمية، ومعاملات الحماية الفعالة لمحصول العنب المروي كانت تساوي واحد مما يعني عدم وجود دعم لمنتجي العنب المروي في حين كانت اقل من واحد لمحصول العنب البعلي مما يعني أن الأثر الكلي للسياسات المختلفة لم يكن في صالح منتجي العنب البعلي.

- يوضح (ناصر،1999) في دراسة بعنوان "**أثر السياسات الزراعية على زيادة الانتاج الزراعي في الحقول البعلية في سورية**". حيث توضح هذة الدراسة سياسة استصلاح الارضي الجبلية من اجل زيادة حجم الانتاج الزراعي السوري ورفع الكفاءة الانتاجية حيث قامت الحكومة السورية في توفير مستلزمات الانتاج والميكنة الزراعية من اجل الاكتفاء الذاتي وتحقيق الامن الغذائي السوري وزيادة الصادرات وتوفير العملة الصعبة.

- بينت دراسة (Badwan, 2000) "**تقييم السياسات الزراعية في منطقة وادي الاردن**" حيث اعتمدت هذة الدراسة على مصفوفة السياسات الزراعية في قياس تأثير منظمة التجارة العالمية محصول البندورة والخيار تحت الغطاء البلاستيكي المروي بالتنقيط مقارنة مع الملفوف والبرتقال المكشوف المروي سطحي تحت الظروف الاجتماعية حيث تشير هذة الدراسة ان المحاصيل المكشوفة ذات الري السطحي غير مناسبة لهذا النمط وان الارباح الاجتماعية

والخاصة قيمتها سالبة وبعد تحليل معاملات الحماية لوجود ضرائب ثبت ان نظام الري بالتنقيط يتلقى دعم والاردن تستفيد من عضويتة في منظمة التجارة العالمية.

ما يميز هذة الدراسة:

تأتي هذه الدراسة في ظروف استثنائية في الوقت الذي تنفض فيه بلدي الغالي سورية غبار الحرب عنها، والتي استمرت قرابة تسع سنوات مع بدء التعافي للقطاع الزراعي والذي تبرز أهميته عن القطاعات الاقتصادية الأخرى. حيث سلطت هذه الدراسة الضوء على السياسات الاقتصادية المتبعة في سورية ذات الأثر المباشر على السياسات الزراعية من خلال تحليل السياسات والاثار المترتبة على تدخل الحكومة في إنتاج محصول القمح واستخلاص النتائج والمؤشرات وتوفير المعلومات اللازمة لصانعي القرار لوضع الاستراتيجيات المناسبة لمعالجة تراجع إنتاج محصول القمح خلال الفترة الماضية وإدخال سياسة جديدة تضمن تطوير زراعة محصول القمح واستغلال كافة الإمكانيات والأساليب المتوفرة للوصول إلى أعلى إنتاج من حيث الكم والنوع في سورية.

الفصل الثالث

المنهجية وطرائق البحث

1. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من منتجي القمح في الزراعة البعلية المعتمدة على مياه الامطار في منطقة ازرع من محافظة درعا والبالغ عددهم 300 منتج (مزارع)، (مديرية زراعة درعا،2018)،

وتم استخدام أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة.

2. مصادر البيانات والمعلومات:

– البيانات الأولية حيث صمم استبيان لجمع البيانات والمعلومات عن طريق المقابلة الشخصية مع المزارع، إذ شمل الاستبيان على العديد من الأسئلة ذات الصلة بالأهداف السابقة، والتي تـــم اختبارها قبل البدء بجمع المعلومات، ملحق رقم (1).

– البيانات الثانوية: تم جمعها من إصدارات ونشرات الوزارات والدوائر الحكومية، والجهات الأخرى المتوفرة لديها معلومات تم استخدامها في هذه الدراسة، إضافة إلى المراجع والكتب ذات العلاقة بالموضوع.

– **الإطار الزمني:**

تم التوصل إلى أهداف الدراسة، من خلال تغطية الجانب الميداني وجمع البيانات الأولية اللازمة للموسم الزراعي 2108/ 2019.

– **الأسلوب البحثي:**

جرى تدقيق البيانات بعد جمعها وتحويلها إلى بيانات كمية وحللت باستخدام الحاسب الإلكتروني، حيث حللت بيانات الاستقصاء الميداني والبيانات الثانوية بالاعتماد على بعض

الأنظمة المتاحة كبرامج (EXCEL) و(SPSS). وتم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي؛ وذلك من خلال:

* **التحليل الإحصائي. استخدم التحليل الوصفي** وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

*** مصفوفة تحليل السياسات:(Policy Analysis Matrix(PAM**

وهي عبارة عن أداة لقياس تأثير السياسات الحكومية المتعددة على نظام السلع ابتداء من الإنتاج الزراعي ولغاية البيع والسوق(سواء البيع المحلي أو التصدير)، وهي أداة أساسها الميزانيات الزراعية يستخدمها محللو السياسة وذلك لتحقيق أهدافها لصانعي القرارات خصوصا في المناطق المحدودة الموارد. وتقيس مدى انحراف أسعار السوق لسلعة معينة عن أسعار الفعالية(الاقتصادية)، وعليه فإنها تشير إلى مستوى الخلل في سوق السلع ودرجة عدم توظيف الموارد.وتستخدم لتحليل تأثير سياسة تدخلات الدول أي (الفرق بين الأسعار العالمية وسعر السوق المحلي) لا سيما الضرائب والدعم للإنتاج ومدخلاته وكذلك سياسة عوامل السوق مثل سياسة الحد الأدنى للأجور وسياسات الاقتصاد الكلي مثل سعر الصرف والسياسة المالية والنقدية. وتبنى مصفوفة تحليل السياسات الزراعية على أساس الميزانيات المز رعية التي تتكون من العائدات والتكاليف (Monke and Pearson, 1989).

1- الأسس والمفاهيم:

- تستند مصفوفة تحليل السياسات إلى تحديد تكاليف وإيرادات السلع المدروسة والربح المتحقق من زراعة هذه السلع، وتحديد المدخلات القابلة للتجارة وغير القابلة منها، إلى

جانب تحديد سعر مبيع المحصول وأسعار المدخلات (مستلزمات الإنتاج) ويتم التوصل إلى ذلك من خلال المعادلة الرياضية التالية:

P = e (Pq) Q - e (Pt) It - (Pn) In

حيث أن:

P الربح

E سعر الصرف بالعملة الأجنبية (دولار أمير كي)

Pq سعر المحصول

Pt سعر المدخلات القابلة للتجارة

Q كمية الإنتاج

Pn سعر المدخلات غير القابلة للتجارة

It كمية المدخلات القابلة للتجارة

In كمية المدخلات غير القابلة للتجارة

إن الهدف من مصفوفة تحليل السياسات هو بيان الفرق الحاصل ما بين المدخلات القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة، ومن ثم تقييم الأرباح بالأسعار الخاصة (الأسعار المحلية لمبيع الحاصلات الزراعية) والأسعار الاجتماعية (أسعار مبيع الحاصلات الزراعية بالعملة الأجنبية) والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

الجدول (1): مكونات مصفوفة تحليل السياسات

البيان		الأسعار		التحويلات
		الخاصة	الاجتماعية	
الإيرادات		A	E	I
المدخلات	قابلة للتجارة	B	F	J
	غير قابلة للتجارة	C	G	K
الربح		D	H	L

Monke and Pearson, 1989

يمكن توضيح مكونات المصفوفة المذكورة وفق الآتي:

1-الصف الأول:

ويتضمن الصف الأول الإيرادات والتحويلات:

- الإيرادات:

يبين الصف الأول الإيرادات المتحققة من زراعة المحصول المدروس بالأسعار الخاصة (الأسعار الفعلية التي تداولها المزارع) خلال مرحلة إنتاج محصوله، والأسعار الاجتماعية (التكلفة البديلة وتسمى أيضا أسعار الظل).

- التحويلات:

عبارة عن الفرق بين الإيرادات الخاصة والاجتماعية(ا):

- إذا كان الفرق موجباً أي السعر الخاص أعلى من السعر الاجتماعي فهذا يدل على وجود تدخل حكومي من خلال تقديم دعم لإنتاج المحصول، وبمعنى آخر تشتري الحكومة المنتجات بسعر أعلى من أسعار السوق العالمية وبالتالي فإن الخسارة تتحملها خزينة الدولة.
- أما إذا كان الفرق سالباً فهذا يعني بأن السعر الخاص أقل من السعر الاجتماعي ويدل ذلك على وجود ضريبة على إنتاج المحصول وبالتالي فإن الدولة تشتري المحصول بأسعار أقل من الأسعار العالمية وتتحول هذه المبالغ إلى خزينة الدولة.

2- الصف الثاني:

ويتضمن المدخلات القابلة وغير القابلة للتجارة وذلك بالأسعار الخاصة والاجتماعية والتحويلات.

أ- المدخلات القابلة للتجارة:

وتشمل المدخلات القابلة للتجارة بالأسعار الخاصة (الأسعار الفعلية التي تداولها المـــزارع خلال مراحل إنتاج المحصول لمستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة وبيع الحاصلات الزراعية) وبالأسعار الاجتماعية.

ب- المدخلات غير القابلة للتجارة:

هي عبارة عن مستلزمات الإنتاج أو قيمة المياه والعمالة المحلية وفائدة رأس المال، وهـــي عبارة عن بنود غير قابلة للتجارة، وذلك بالأسعار الخاصة فقط.

-التحويلات:

أ- التحويلات للمدخلات القابلة للتجارة J = B – F :

تقيس هذه التحويلات الفرق بين التكلفة بالأسعار الخاصة والاجتماعية لمستلزمات الإنتـــاج القابلة للتجارة.

1- إذا كانت قيمة(J) موجبة فهذا يعني بأن التكلفة الخاصة المدفوعة من قبل المنتجين أكبر من التكلفة الاجتماعية لها وهذا يشير إلى وجود ضرائب مفروضة على تلك المواد مـــن قبـــل الدولة وبالتالي فإن أسعارها تفوق الأسعار العالمية.

2- أما إذا كانت قيمة(J) سالبة فيدل ذلك على وجود دعم مالي من قبل الدولـــة لتلـــك المـــواد وبالتالي يشتري المنتجون تلك المواد بأسعار أقل من الأسعار العالمية وتتحمل خزينة الدولة هذه المبالغ .

ب- التحويلات للمدخلات غير القابلة للتجارة(K=C-G):

تقيس هذه التحويلات الفرق بين التكلفة الخاصة(C) والاجتماعية(G) للموارد المحلية.

1- إذا كانت قيمة(K) موجبة فهذا يعني وجود ضرائب مفروضة على رأس المال والأرض من قبل الدولة.

2- إذا كانت قيمة(K) سالبة فهذا يعني وجود معونة مالية من قبل الدولة لتلك الموارد.

3-الصف الثالث:

يبين الصف الثالث الفرق بين الصفين الأول والثاني أي يظهر أثر السياسة (التدخل الحكومي) في إنتاج المحصول.

-التحويلات:

أ-الربح الخاص(D):

ويمثل الإيرادات مطروح منه تكاليف المدخلات القابلة وغير القابلة للتجارة وذلك بالأسعار الخاصة.

-إذا كانت قيمة (D) موجبة يعني ذلك إنتاج المحصول مربح ويمكن التوسع بزراعته إن لم تكن هناك أي مقيدات أخرى.

-إذا كانت قيمة(D) سالبة فإن إنتاج المحصول يقود إلى خسارة حتمية للمزارع لوجود أسباب يجب معالجتها .

ب-الربح الاجتماعي(H):

ويمثل الإيرادات مطروح منه تكاليف المدخلات القابلة وغير القابلة للتجارة وذلك بالأسعار الاجتماعية.

-إذا كانت قيمة(H) موجبة يعني ذلك إنتاج المحصول مربح ومرغوب ويحقق أرباحا بسبب وجود دعم من قبل الدولة في أسعار المستلزمات والمنتجات الزراعية ولكن تتحمل الدولة أعباء هذا الدعم.

- إذا كانت قيمة(H) سالبة فإن إنتاج المحصول يقود إلى خسارة حتمية للمزارع لوجود ضرائب مفروضة على إنتاج المحصول وبالتالي تحصل الدولة على هذه الأرباح وفي هذه الحالة من المفضل زراعة محصول آخر بديل من المحصول الخاسر.

ج- التحويلات الصافية (L = D - H = I - J -K) :

تقيس هذه التحويلات الفرق بين الربح الخاص(D) والاجتماعي(H) وتعكس التأثير الصافي للانخفاض الحاصل في المخرجات والمدخلات، وتفسر القيمة الإيجابية أو السلبية بأن إنتاج هذا المحصول أكثر أو أقل ربحاً مما ينبغي بدون انخفاض وأن التأثير الكلي لجميع السياسات على أسعار المدخلات والمخرجات هي من مصلحة أو ضد مصلحة المنتجين.

2- المؤشرات المستخدمة في مصفوفة تحليل السياسات :

1- الأسعار الخاصة:

حسبت الأسعار الخاصة على أساس الأسعار المدفوعة من قبل المزارعين في شراء مستلزمات الإنتاج ومبيع حاصلاتهم الزراعية إلى الدولة أو بيعها في الأسواق التجارية، وبعبارة أخرى الأسعار الفعلية المستخدمة خلال فترة الإنتاج.

2- الأسعار الاجتماعية:

حسبت تكاليف الإنتاج بالأسعار الاجتماعية على أساس تحديد قيمة المواد القابلة للتجارة بالليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، ومن هذه المواد كافة مستلزمات الإنتاج التي يتم

استيرادها (الأسمدة – المبيدات – العبوات– الآليات الزراعية ....الخ)، بالإضافة إلى الإنتـــاج المصدر والمستورد.

3– سعر الصرف (Exchange Rate):

تم اعتماد سعر الصرف 434 ليرة سورية/ دولار

4–الأسعار الاجتماعية للسلع القابلة للتجارة:

إن الوصول إلى تحديد أثر سياسة الدعم الحكومي أو نظام فرض الضرائب على الإنتاج يتطلب معرفة المساواة بين سعر أصناف القمح قيد الدراسة في البلدان التي تنتجها مقارنة مع السعر في سورية، وعند إجراء المقارنة يجب أن تكون مواصفات السلع متطابقة بين سورية والدولة التي تستورد منها هذه الأصناف، مع مراعاة الدقة عند حساب تكاليف النقل والتسويق والتسليم، وعلى ضوء ذلك تم حساب الأسعار الاجتماعية لهذه الأصناف والمواد القابلة للتجارة باستخدام أسعار المساواة لتلك المواد، أما السلع القابلة للاستيراد فقد وضعت أسعارها الاجتماعية باستخدام أسعار المساواة للاستيراد(الأسمدة والمبيدات)، كما اعتمدت أسعار المساواة للتصدير للاصناف والمواد المذكورة.

آ – أسعار المساواة للواردات:

$$IPP = (CIF*SER) + (HCB) + (TCBM + MCBM) - (TCFM + MCFM)$$

حيث أن:

IPP أسعار المساواة للاستيراد

CIF التكاليف والتأمين وأجور الشحن عند الحدود

SER سعر الصرف الظل

HCB تكاليف التسليم عند الحدود

TCPM	تكاليف النقل من الحدود إلى السوق
MCBM	تكاليف التسويق من الحدود إلى السوق
TCFM	تكاليف النقل من المزرعة إلى السوق
MCFM	تكاليف التسويق من المزرعة إلى السوق

ب – أسعار المساواة للصادرات:

EPP = (FOB*SER) - (HCB) - (TCBM + MCBM) - (TCMF + MCMF)

حيث أن :

EPP	أسعار المساواة للتصدير
SER	سعر الصرف الظل
FOB	الأجور على الحدود
HCB	تكاليف التسليم عند الحدود
TCPM	تكاليف النقل من الحدود إلى السوق
MCBM	تكاليف التسويق من الحدود إلى السوق
TCFM	تكاليف النقل من المزرعة إلى السوق
MCFM	تكاليف التسويق من المزرعة إلى السوق

– فيما يخص مستلزمات الإنتاج كالأشتال والأسمدة والمبيدات والعبـــوات والآلات الزراعيـــة والبيانات المتاحة المتعلقة برسوم الاستيراد والمناولة وأسعار تلك المواد بالعملات الأجنبية فـــي بلد المنشأ، تم جمعها من المؤسسات ذات العلاقة.

5- الأسعار الاجتماعية للمدخلات غير القابلة للتجارة: تتضمن تكاليف بعض العناصر المحلية الداخلة في التكاليف الإنتاجية لأصناف القمح قيد الدراسة في سورية، والتي لا يمكن

الاتجار بهـــا الأرض، رأس المال، العمل، النفقات الأخرى، وليس لها أسعار عالمية، لقد تم اعتماد أسعارها الخاصة كأسعار اجتماعية لها(متوسط نتائج المسح الميداني في البلدين).

*** الأرض:**

لا يمكن حساب قيمة الأرض الزراعية على أساس الأسعار الاجتماعية حيث تختلف قيمتها من منطقة لأخرى ومن استعمال لآخر، وتم اعتماد قيمتها على ضوء نتائج تحليل استمارة الاستبيان وسطي السعر المصرح به من قبل المزارعين في منطقتي الدراسة.

*** العمالة الزراعية:**

تتفاوت أجور العمالة الزراعية من منطقة لأخرى ويتوقف على العرض والطلب ففي المواسم الزراعية جني المحصول ترتفع الأجور نتيجة لقيام كافة المنتجين بالإسراع في جني المحصول وجمعه وبيعه في وقت مبكر خوفاً من الظروف المناخية إلى جانب تسليم المحصول من أجل الحصول على قيمته، وبناءً على ذلك حسبت الأسعار الاجتماعية للعمالة الزراعية وفق ما هو معتمد في الأسعار الخاصة استناداً إلى تغير أجور العمالة العائلية كأجور العمال في السوق الحرة.

*** رأس المال:**

بينت النتائج تحليل الدراسة إلى قيام المزارعين بتأمين كافة مستلزمات الإنتاج من الأسواق الخاصة، وتم حسابها وفق ما يتم اعتماده من قبل المصرف الزراعي بهدف إنصاف المزارعين ومساواتهم بالمستثمرين لرؤوس الأموال في القطاعات الأخرى، وذلك على أساس توظيف هذه الأموال التكاليف في الاستثمار الزراعي بواقع(10%) من مجمل قيمة مستلزمات الإنتاج.

6- التكاليف والإيرادات والإرباح:

إن أهم عنصر من عناصر مصفوفة السياسات هو ميزانية المزرعة، حيث اعتمدت وسطي تكاليف إنتاج لكل صنف وإيراداته.

مقاييس الحماية (Measures Of Protection):

يمكن استخدام العناصر الرئيسة المكونة لمصفوفة تحليل السياسات في إظهار أثر السياسة على الأسعار وفعالية وكفاءة استخدام الموارد وذلك بالاعتماد على عدد من المقاييس ومن أهمها:

1- معامل الحماية الاسمية (Nominal Protection Coefficient for Output):

يحدد هذا المقياس الفرق الفعلي بين الأسعار المحلية والعالمية ويوضح أثر السياسة على سعر المنتج وذلك بقسمة الإيرادات بالأسعار الخاصة على الإيرادات بالأسعار الاجتماعية، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

NPC = A/E = Q *Pp / Q* Ps = Pp / Ps

حيث أن:

NPC معامل الحماية الاسميـــــــــة

A الإيرادات بالأسعار الخاصـــــة

E الإيرادات بالأسعار الاجتماعية

Q كمية الإنتـــــــــــــــاج

Pp سعر المنتج بالأسعار الخاصة

Ps سعر المنتج بالأسعار الاجتماعية

– إذا كانت قيمة NPC > 1 هذا يعني بأن الأسعار الخاصة للمخرجات أعلى من الأسعار الحدودية ويفسر ذلك وجود إعانة مالية للمنتجين أي يحصل المزارعين على ربح أعلى فيما لو كان تجارة السلعة حرة .

–إذا كانت قيمة NPC < 1 هذا يعني بأن الأسعار الخاصة للمخرجات أقل من الأسعار الحدودية ويفسر ذلك وجود ضرائب على السلع أي يحصل المزارعون على ربح أقل فيما لو كان تجارة السلعة حرة.

– أما إذا كانت قيمة NPC = 1 يدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي في أسعار السلع (وعدم وجود أي فشل للسوق).

2- معامل الحماية الفعلية (Effective Protection Coefficient):

يوضح هذا المعامل الأثر الصافي للسياسة على المخرجات والمدخلات ويعتبر مقياس أكثر وضوحاً لأثر السياسة، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

EPC = A -B / E - F

حيث أن :

EPC معامل الحماية الفعلية

A الإيرادات بالأسعار الخاصة

B تكاليف المواد القابلة للتجارة بالأسعار الخاصة

E الإيرادات بالأسعار الاجتماعية

F تكاليف المواد القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية

– إذا كانت قيمة EPC > 1 هذا يعني بأن التأثير الكلي لنتائج للسياسة يدل على وجود حافز إيجابي لهذه السياسة (دعم حكومي).

– وإذا كانت قيمة EPC < 1 هذا يعني بأن التأثير الكلي لنتائج للسياسة يشير إلى أثار حوافز سلبية (ضرائب).

– أما إذا كانت قيمة EPC = 1 فيدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي أو أن التأثير الصافي لمقاييس السياسة المختلفة المفروضة على كل من المواد القابلة للتجارة والمخرجات يساوي الصفر.

مقياس الميزة النسبية (Measure Of Comparative Advantages):

يوضح هذا المقياس كفاءة استخدام الموارد المحلية في إنتاج أصناف القمح ويحسب بقسمة تكاليف إنتاج الأصناف (DRC) على القيمة المضافة بالأسعار الاجتماعية (E-F)، ويمكن اعتبارها مقياس لتحديد الفعالية الاقتصادية أو الميزة النسبية كما هو معروف كمصطلح دولي، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

DRC = G / E - F

حيث أن:

DRC تكلفة الموارد المحلية

G تكلفة المواد غير القابلة للتجارة (العوامل المحلية) بالأسعار الاجتماعية

E الإيرادات بالأسعار الاجتماعية

F المدخلات القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية

- إذا كانت قيمة DRC > 1 هذا يعني بأن التكلفة البديلة للعوامل المحلية الداخلة في إنتاج السلعة أكبر من القيمة المضافة، ويقود ذلك بأن البلد ليس في حالة منافسة دولية في إنتاج هذه السلعة وبالتالي لا يتمتع بالميزة النسبية في إنتاج السلعة ويجب عليه إنتاج سلع أخرى.

– وإذا كانت قيمة DRC < 1 هذا يعني بأن تكلفة العامل المحلي أقل من الربح الاجتماعي وهذا يقود إلى أن البلد يتمتع بالميزة النسبية ويجب التوسع في إنتاج السلعة .

– أما إذا كانت قيمة DRC = 1 هذا يعني عدم وجود ربح أو خسارة أي أن استخدام الموارد المحلية قد وصل إلى حدوده المثلى.

الفصل الرابع

النتائج والمناقشة

4-1 تحديد أهم خصائص عينة الدراسة:

أولاً: الحالة الاجتماعية:بينت نتائج التحليل أن (290) متزوجون أي بنسبة (96.7%) في منطقة الدراسة، وإن ارتفاع نسبة المتزوجون بين أفراد العينة هي نتيجة حتمية لتقدم أعمارهم، كذلك تتماشى هذه النتيجة مع ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع الريفي. والجدول (2) يوضح الحالة الاجتماعية للمزارعين في منطقة الدراسة.

الجدول (2): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية للمزارعين

العدد: مزارع

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
متزوج	290	96.7%
أعزب	10	3.3%
المجموع	300	100.00

المصدر: حسبت وحللت من واقع بيانات الاستقصاء الميداني، لعام 2019.

ثانياً: المستوى التعليمي:

تم تقسيم عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي إلى (5) فئات وهي: (أمي، يقرأ ويكتب، تعليم أساسي، ثانوي، جامعي). ويبين الجدول (3) أن 38% من منتجي القمح هم بمستوى تعليمي ثانوي وجامعي، الذي يدل على ارتفاع المستوى التعليمي لمنتجي القمح. وهذا بلا شك يؤدي إلى سهولة تبني مثل هؤلاء المزارعين لأي تجديد في الأساليب الإنتاجية الحديثة وسهولة تعاملهم مع كافة الجوانب المتعلقة بالعمل الزراعي.

الجدول رقم (3): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
أمي	27	9%
يقرأ ويكتب	93	31%
تعليم أساسي	66	22%
ثانوي	63	21%
جامعي	51	17%
المجموع	300	100.00

المصدر: نتائج المسح الميداني لعام 2019.

ثالثاً: الخبرة :

يشير الجدول رقم (4)، وحسب الخبرة في مجال إنتاج القمح إلى أن **5%** كان خبرتهم تقل عن 5 سنوات، 5% كانت خبرتهم تقع بين 6 –10 سنة و 39% كانت خبرتهم بين 11–20 سنة، و51% أكثر من 21 سنة؛ الذي يدل على الخبرة الواسعة لدى مزارعي محصول القمح، مما ينعكس على الأداء الكلي لعملية الإنتاج بشكل إيجابي ككل.

الجدول رقم (4): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	15	5%
6-10 سنوات	15	5%
11-20 سنة	117	39%
أكثر من 21 سنة	153	51%
المجموع	300	100.00%

المصدر: نتائج المسح الميداني لعام 2019.

رابعاً: المهنة الرئيسية:

يتبين من الجدول رقم (5) أن ما نسبته 82%، من المزارعين في العينة البحثية يعملون بمهنة مزارع فقط. وهذا ينعكس على الكفاءة في مختلف مراحل العملية الإنتاجية.

الجدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة

العدد: مزارع

البيان	العدد	النسبة %
زراعة فقط	246	82
*مهن أخرى إضافة للزراعة	54	17
المجموع	300	100

المصدر: حسبت وحللت من واقع بيانات الاستقصاء الميداني، لعام 2019.

*تشمل المهن التالية: موظف حكومة، تجارة، قطاع خاص.

خامساً: ملكية الأرض:

تشير النسب في الجدول رقم (6)، إلى أن نسبة الأرض المملوكة عالية، فقد بلغت هذه النسبة 89%، والباقي الارض المستأجرة بنسبة 11%، والذي يدل على انخفاض أسعار تكاليف الإنتاج.

الجدول رقم (6): نوع الحيازة لمزارع القمح

نوع الحيازة	العدد	النسبة
ملك	267	89%
إيجار	33	11 %
ضمان	0	0%
المجموع	300	100.00%

المصدر: نتائج المسح الميداني لعام 2019.

4-2 المشكلات التي تواجه مزارعي القمح والحلول المقترحة:

كانت أهم المشكلات التي تواجه مزارعي القمح وأشار لها المزارعون هي :

الجدول رقم (7): أهم المشكلات ونسبة المزارعون الذين أشاروا إليها

الرقم	المشكلة	من عدد المزارعين
1	عدم توفر البذار في الوقت المناسب	30
2	انخفاض معدل الأمطار	20
3	صعوبة توفر مواد المكافحة وارتفاع أسعارها	15
4	انخفاض أسعار شراء محصول القمح	13
5	التاخر في دفع قيمة المحصول	12
6	ارتفاع أجور النقل والعمالة	10

المصدر: نتائج المسح الميداني لعام 2019.

أما الحلول المقترحة والتي أشار اليها المزارعون فكانت:

1- توفير البذار في الوقت المناسب من قبل الدول.

2- رفع سعر محصول القمح وسرعة استلامه وعدم التأخر في دفع القيمة للمزارع.

3- توفير مواد المكافحة مدعومة السعر من قبل الدولة ودعم مستلزمات الانتاج.

4- عمل اجتماعات دورية للفلاحين للوقوف على مشاكل الانتاج.

5- تخصيص أكثر من مركز لاستلام المحصول.

4-3 العائدات والتكاليف لمحصول القمح :

تبين الجداول التالية مدخلات ومخرجات الدونم الواحد من القمح في منطقة الدراسة وبالاسعار المحلية والاسعار الاجتماعية والتي استخدمت في تحليل مصفوفة السياسات الزراعية.

الجدول رقم (8): مدخلات ومخرجات الدونم الواحد من القمح في منطقة الدراسة لعام 2019

	الوحدة	الكمية
مدخلات الانتاج القابلة للاتجار		
1- السماد الكيماوي	كغم / الدونم	0
2- البذور		15
3- العمالة الآلية	ساعة/ الدونم	3
- تمهيد الارض وحراثتها		2
- نثر البذور		1
- الحصاد		1
- النقل من البيدر الى مستودعات مؤسسة الحبوب	الدونم	1
الموارد المحلية	عامل/ الدونم	
1-العمالة اليدوية		
- النقل من الحقل الى مستودع المزارع	دونم	1
2- شوالات وخيطان	شوال/ دونم	7
3- الارض	دونم	1
الإنتاج الرئيسي	كغم	237
الإنتاج الثانوي (التبن)	كغم	225

المصدر: نتائج المسح الميداني لعام 2019.

الجدول رقم (9): الاسعار المحلية (اسعار السوق) لمدخلات ومخرجات الدونم الواحد من القمح في منطقة الدراسة لعام 2019

	الوحدة	السعر/ ليرة سورية
مدخلات الانتاج القابلة للاتجار		
1- السماد الكيماوي	كغم / الدونم	-
2- البذور		200
3- العمالة الآلية	ساعة/ الدونم	2066.6
- تمهيد الارض وحراثتها		
- نثر البذور		
- الحصاد		
- النقل من البيدر الى مستودعات مؤسسة الحبوب	الدونم	
الموارد المحلية	عامل/ الدونم	
1-العمالة اليدوية		
- النقل من الحقل الى مستودع المزارع	دونم	130
2- شوالات وخيطان	شوال/ دونم	4900
3- الأرض	دونم	2000
الإنتاج الرئيسي	كغم	185
الإنتاج الثانوي (التبن)	كغم	50

المصدر: نتائج المسح الميداني لعام 2019.

الجدول رقم (10): الاسعار الاقتصادية (الاسعار الاجتماعية) لمدخلات ومخرجات الدونم الواحد من القمح في منطقة الدراسة لعام 2019

	الوحدة	السعر/ ليرة سورية
مدخلات الانتاج القابلة للاتجار		
1-السماد الكيماوي	كغم / الدونم	-
2-البذور		110
3-العمالة الآلية	ساعة/ الدونم	2066.6
- تمهيد الارض وحراثتها	الدونم	
- نثر البذور		
- الحصاد		
- النقل من البيدر الى مستودعات مؤسسة الحبوب		
الموارد المحلية	عامل/ الدونم	
1-العمالة اليدوية		
- النقل من الحقل الى مستودع المزارع	دونم	130
2- شوالات وخيطان	شوال/ دونم	4900
3- الأرض	دونم	2000
الإنتاج الرئيسي	كغم	110
الإنتاج الثانوي (التبن)	كغم	50

المصدر: نتائج المسح الميداني لعام 2019.

4-4 نتائج تحليل مصفوفة السياسات الزراعية:

بينت نتائج تحليل مصفوفة السياسات ووفق المؤشرات التي تم تحديدها في منهجية الدراسة ومن خلال الجدول رقم (11) الذي يمثل مكونات مصفوفة تحليل السياسات ما يلي:

الجدول(11): مصفوفة تحليل السياسات لمحصول القمح

مصفوفة تحليل السياسات لمحصول القمح في منطقة الدراسة				
	مدخلات الإنتاج			
البيان	العائد	القابلة للأتجار	الموارد المحلية	الربح
أسعار السوق (الأسعار الخاصة)	55095	9200	8510	37385
الأسعار الاقتصادية (الأسعار الأجتماعية	37320	7850	3308	26162
التحويلات	17775	1350	5202	11223

المصدر: نتائج المسح الميداني لعام 2019.

1. بلغ معامل الحماية الاسمي للمخرجات **NPC** لمحصول القمح (1.476) عند اعتماد وسطي إنتاجية المحصول لعام 2019، ويستنتج من هذه القيمة والتي تزيد عن (1)، ويفسر ذلك وجود دعم مالي للمنتجين، أي يحصل المزارعين على ربح أعلى فيما لو كان تجارة السلعة حرة.
2. بلغ معامل الحماية الفعال **EPC** لمحصول القمح (1.557) عند اعتماد وسطي إنتاجية المحصول لعام 2019، وهذا يدل على وجود حوافز للمُزارع – وجود حافز ايجابي لهذة السياسة-.

3. بلغ مقياس كفاءة استخدام الموارد المحلية 0.112 وهذا يعني بأن تكلفة العامل المحلي أقــل من الربح الاجتماعي وهذا يقود إلى أن البلد يتمتع بالميزة النسبية ويجب التوسع في إنتــاج السلعة. كما هو موضح في الجدول رقم (12).

الجدول(12): قيم معاملات الحماية الاسمية والفعلية والميزة النسبية لمحصول القمح

المعيار	القيمة
NPC	1.476
EPC	1.557
DRC	0.112

نتائج المسح الميداني لعام 2019، والمعطيات الأخرى.

النتائج والتوصيات:

1. النتائج:

- ✓ وجود تدخل حكومي ايجابي في دعم أسعار محصول القمح.
- ✓ أن التأثير الكلي في نتائج السياسة، يشير الى وجود دعم حكومي لسعر محصول القمح وأن هناك حوافز وآثار ايجابية للسياسة السعرية الحكومية لانتاج محصول القمح، من خلال حساب معايير الحماية، باستخدام مصفوفة السياسات الزراعية.
- ✓ أن هناك ميزة نسبية في إنتاج السلعة من خلال استخدام معامل تكلفة الموارد المحلية.

2.التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإنها توصي:

- ✓ الاستمرار في دعم أسعار محصول القمح واعتماد الأصناف المحسنة لزيادة الانتاج وتخفيض التكاليف؛ بهدف تشجيع المزارعين وتــأمين الإنتــاج المطلوب لسد حاجة السكان من القمح بأقصى قدر ممكن.
- ✓ إن النتائج المذكورة لمصفوفة تحليل السياسات والتي أعطت تقييماً شاملاً حول إنتاج محصول القمح، توضح لصانعي القرار بالاستمرار بتقديم الدعم (أي تأمين مستلزمات إنتاجها بأسعار تشجيعية).
- ✓ التركيز على تحسين مواصفات محصول القمح وزيادة قدرته على منافسة المنتجات المتاحة في الأسواق العالمية والاستفادة من الميزة النسبية لهذا المحصول.
- ✓ التركيز على تقديم خدمات الإرشاد الزراعي الحكومي، والعمل على توفير الالآت الزراعية – الات الحصاد– حيث كانت من اهم المشكلات عند المزارعين.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، ناصر طراف (2014). تصميم ونمذجة خوارزميات التنبؤ الطيفي بإنتاج القمح من بيانات الصور الفضائية متعددة الأطياف متعددة المراحل. الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، العدد (26) دمشق، سورية.
- أبو العينين، فوزي، والشيشني، أيمن (2009). دراسة اقتصادية للفجوة والاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية في الوطن العربي. كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة اسيوط، مصر.
- إدريس، ختام، 2018. الممكنات الاقتصادية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح في سوريا. المجلة السورية للبحوث الزراعية، الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية مجلد (5) عدد (2)، دمشق ، سوريا.
- باربيرو، جوسيبي (2001). إنشاء المركز الوطني للسياسات الزراعية. مشروع المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، بالتعاون مع منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة. دمشق، سوريا.
- بارتاساراتي (2001). القروض الزراعية. مشروع المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، بالتعاون مع منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة. دمشق، سوريا.
- Badwan، (2000) تقييم السياسات الزراعية في منطقة وادي الاردن، مجلة دراسات، الجامعة الاردنية، عمان ، الاردن.
- البرنامج الإرشادي للقمح (1987). وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مديرية الإرشاد الزراعي، دمشق، سوريا.
- الهيئة العامة للبحوث الزراعية وزارة الزراعة وإصلاح الزراعي، دمشق، سوريا. التقرير السنوي (2016).
- الهيئة العامة للبحوث الزراعية. وزارة الزراعة وإصلاح الزراعي، دمشق، سوريا. التقرير السنوي (2017).
- حسن، عوض حسن، وصالح، ميسون محمد، والكركي، نادر إبراهيم (2016). دراسة الارتباط وتحليل المسار بين مكونات الغلة لدى بعض طرز من القمح. المجلة السورية للبحوث الزراعية، مجلد (3)، عدد (1)، دمشق، سوريا.
- الخليل، فادي (2009). "القطاع الزراعي في سوريا (الخصائص، الواقع والآفاق)، دراسة تحليلية، جامعة تشرين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية مجلد (31)، عدد (1).
- الخوري، بوليس، وصالح، قبيلي (2003). تقويم مجموعة من مدخلات القمح القاسي في ظروف المنطقة الساحلية السورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الزراعية، مجلد (25)، عدد (3)، اللاذقية، سوريا.
- ساريس، ألكسندر (2001). استراتيجية التنمية الزراعية في سورية "معلومات عامة". مشروع المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، بالتعاون مع منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة. دمشق، سوريا.
- سويعي، محسن، وشريتح، سامي (نيسان، 2019). دراسة توصيفية لأهم أصناف القمح المعتمدة في سوريا. مركز البحوث العلمية الزراعية، شعبة البحوث، حمص، سوريا.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، 2004. استخدامات الموارد المائية في الزراعة، دمشق، سوريا.
- صالح، ميسون محمد، وعقل، وسام يحيى، و النجار، رزان محمد علي (2016). تحديد الأدلة الانتخابية في طرز القمح المبدئي بإستخدام معامل الارتباط وتحليل المسار. المجلة السورية للبحوث الزراعية، مجلد (3)، عدد (2)، دمشق، سورية.
- عيسى، علي محمود (2014). القروض الزراعية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في سوريا" محافظة الحسكة انموذجا". رساة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، دمشق، سوريا.
- قطنا، حسان (2017). تأثير الأزمة في سوريا على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي 2005-2016، عن المركز السوري لبحوث السياسات، بيروت، لبنان.
- قطنا، حسان (أغسطس، 2016). ملخص حول دراسة إعادة تأهيل قطاع الزراعة. دراسة مقدمة لجمعية العلوم الاقتصادية. دمشق. سورية.
- قطنا، حسان (ديسمبر، 2018). الأمن الغذائي مفاهيم ومؤشرات. جمعية العلوم الاقتصادية السورية. دمشق، سورية.
- كسار، علي درب، ومحمد، رافد فتاح (2019). أثر السياسة السعرية الزراعية على انتاج واستهلا محصولي القمح والرز في العراق خلال الفترة 2003-2016. كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد، العراق.
- الكعبي، ناصر .2004. تحليل أثر السياسات الزراعية في دولة قطر على إنتاج بعض الخضروات. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا،الامم المتحدة،1995،تقييم السياسات الزراعية في الجمهورية العربية السورية (نهج مصفوفة السياسات الزراعية)
- المركز السوري لبحوث السياسات، 2019 "الأمن الغذائي والنزاع في سوريا"، الجامعة الأمريكية في لبنان، بيروت.
- مصطفى، علا، وغنيم، فاديا، والشامي، عبد اللطيف، والحمصي، اسامة، ومشوعلية، أديل، والناصر، عدنان، وحامد، كوثر (2015). أثر معدلات البذار في إنتاجية القمح القاسي في منطقة الاستقرار الثانية في محافظة حماه. المجلة السورية للبحوث الزراعية. مجلد (2)، عدد (1)، دمشق، سوريا.
- منظمة الأغذية والزراعة (2006). واقع الغذاء في الدول النامية. منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2000). أوضاع التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية وتأثيرها في الاستهلاك. دراسة تحليل وتقويم السياسات والبرمج المؤثرة في استهلاك السلع الغذائية في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان.
- ناصر شباب، سيد عيسى مجد،2006- السياسات الاقتصادية الزراعية المتبعة في زراعة وإنتاج محصول القطن. مجلة بحوث جامعة حلب، العدد 60 لعام 2006، صفحة 53-74، جامعة حلب، سورية.
- ناصر، 1999.أثر السياسات الزراعية على زيادة الانتاج الزراعي في الحقول البعلية في سوري.
- النجفي، عماد حسن، وغزال، قيس ناظم، والنعمة، علاء وجيه مهدي (2010). السياسة الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي مؤشرات عن الاقتصاد الزراعي السوري. جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، تنمية الرافدين، مجلد (32)، عدد (100). الموصل، العراق.

- هوف، بروس (2004). بدائل تعديل أدوات سياسات الدعم الزراعي في سوريا في إطار الانظمام إلى منظمة التجارة العالمية. مشروع المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، بالتعاون مع منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة. دمشق، سوريا.
- يوسف، عبدالله، وشعبان، أحمد شمس الدين، وحاج سليمان، أحمد، ومزيد، احمد ونعال، ياسمين، وخوجه، سليم (2016). اقتصاديات إنتاج القمح في منطقة عمل مشروع تعزيز الأمن الغذائي في الأقطار العربية/ سوريا. المجلة السورية للبحوث الزراعية، مجلد (3)، عدد (2)، دمشق، سورية.
-

- موقع وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي في سوريا http://moaar.gov.sy/main/
- موقع الهيئة العامة للبحوث العلمية الزرعية سوريا http://gcsar.gov.sy/
- موقع المركز الوطني للسياسات الزراعية في سوريا http://www.napcsyr.gov.sy/
- موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة http://www.fao.org/home/ar/

المراجع باللغة الإنكليزية:

- Al Tahat, E. 2015. Analysis of Agricultural Policies Affecting Medjool Date Palm Cultivation in Jordan, Journal of Agricultural Science; Vol. 7, No. 4.
- Belaid, A. (2000). Durum wheat in wana: Production, trade, and gains from technological change. In option mediterraneennes L`amelioration du blédur dans la region mediterraneenne: Nouveaux defis. Eds C. Royo, M.M. Nachit, N.DI Fonzo, J.L. Araus. (CIHEAM; Centre Udl – IRTA, CIMMYT,ICARDA) , 35- 49 p
- Datta, J.K.; T. Mondal; A. Banerjee; and N.K. Mondal (2011). Assessment of drought tolerance of selected wheat cultivars under laboratory condition. J Agri. Technol., 7: 383-393.
- Dixon, J.; H.J. Braun; P. Kosina; and J. Crouch, (2009). Wheat facts a future. CIMMYT, Mexico, ISBN: 978-970-648-170-2.
- ESCWA Evaluation of the agricultural policies in the Hashemite Kingdom of Jordan (Policy Analysis Matrix Approach), Amman, Jordan, 1995.
- FAO,2017) Food and Agriculture Organization, FAO
- Ganbalani, A.N.; G. Nouri- Ganbalani; and D. Hassanpanah (2010). Comparison of drought tolerance indices of 15 advanced winter and intermediate cold hardly wheat Genotypes in Ardabil, Iran. Research Journal of Environmental Science. 4: 180-186.
- Monke Eric A. and Pearson Scott R., 1989, The Policy Analysis Matrix for Agricultural Development, IthacaNY: Cornell University Press.
- Nakamo, H.; and S. Morita, (2009). Effects of seeding rate and nitrogen application rate on grainyield and protein content of the bread wheat cultivar Minaminokaori in Southwestern Japan. Plant Pro Sci., 12:109:115.
- Parry, M.L.; C. Rosenzweig; A. Iglesias; M. Livermore; and G. Fischer (2004). Effects of climate change on global food production under SRES emissions and socio-economic scenarios. Global Environ. Change. 14: 53–67.

- Tebaldi, C.; K. Hayhoe; J.M. Arblaster; and G.A. Meehl (2006). Going to the extremes: an inter comparison of model simulated historical and future changes in extreme events. Climatic Change. 79: 185–211.
- Yano, T.; M. Aydın; and T. Haraguchi (2007). Impact of climate change on irrigation demand and crop growth in a Mediterranean environment of Turkey. Sensors. 7: 2297-2315.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1)
استبانة الدراسة

جامعة جرش
كلية الزراعة
قسم الإقتصاد الزراعي والإرشاد

عزيزي مزارع القمح في منطقة أزرع المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يهدف هذا البحث للتعرف على (دراسة تحليلية للتقييم الاقتصادي للسياسات الإنتاجية لمحصول القمح في سورية). وبما انك تشكل جزء من هذا القطاع، ويهمنا رأيك من خلال الإجابة عن أسئلة الاستبانة التالية وهي استكمالا للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والإرشاد الزراعي – كلية الزراعة جامعة جرش.

لذا نرجو التكرم بقراءة الاستبانة بدقة وعناية وبكل صدق وأمانة حيث تستخدم هذه الاستبانة لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث:

حسام مروان القداح

دراسة تحليلية للتقييم الاقتصادي للسياسات الإنتاجية لمحصول القمح في سورية

معلومات عامة :

اسم المزارع: .....

المهنة الرئيسية:..... الحالة الاجتماعية:.....

المساحة الكلية: ..... المساحة المستغلة: .....

العمر: ☐ 20 فأقل ☐21- 30 سنة ☐ 31- 40 سنة

☐ 41-50 سنة ☐ 51 سنة فأكثر

المستوى التعليمي: ☐ أمي ☐ يقرأ ويكتب ☐ تعليم أساسي

☐ تعليم ثانوي ☐ جامعي

ملكية الأرض: ☐ ملك ☐ إيجار ☐ ضمان

☐ غير ذلك: حدد.....

عدد سنوات الخبرة في الزراعة: ☐ 5 سنوات فما دون ☐ 6- 10سنوات

☐ 11- 20 سنة ☐ 21 فما فوق

- ما هي المشاكل التي تواجهها كمزارع قمح؟

.....

.....

.....

- ما هي الحلول المقترحة؟

.....

.....

.....

.....

.....

الإنتاج من محصول القمح:

الكمية / كغم	السعر / كغم	العائد
حب		
تبن/ قش		

ما هي تكاليف إنتاج محصول القمح

البيان	الكمية	الوحدة	السعر		القيمة	
			ليرة		ليرة	
الحراثات						
التسكيب						
نثر البذار						
التسميد						
اجور السقاية						
العزق والتعشيب						
المكافحة						
الحصاد او الجني						
فرز وتعبئة						
نقل المحصول						
قيمة السماد العضوي						
قيمة السماد الكيماوي						
قيمة العبوات						
قيمة البذار						
قيمة مواد المكافحة						
ايجار الأرض						
فائدة راس المال						
نفقات نثرية						
اجمالي التكاليف						
المردود كغ/ ليرة						
كلفة الكغ/ ليرة						

Analytical Study of the Economic Evaluation of Production Policies of Wheat Crops in Syria

By:
Hussam Marwan Al-Qaddah

Supervised by:
Dr. Ibrahim Al- Tahat

Abstract

Using the policy analysis matrix method to measure the impact of government policies and the effects of the government's intervention in wheat crop production. Using production nominal protection coefficient (NPC) and EPC and the local resource cost factor (DRC). The study population consisted of rain-fed (farmers) producers in the study area. For the purposes of statistical analysis used arithmetic averages standard deviations. The study concluded that there is a positive governmental intervention in support of wheat crop prices. And that the overall impact on the policy results indicates that there is government support for the price of wheat. There are incentives and positive effects of the government price policy for wheat crop production. And there is a comparative advantage in this production.

The study recommended the necessity of continuing to support the prices of wheat crops and providing production requirements at promotional prices and to benefit from the advantage of the comparative advantage of wheat in Syria.